

# أخلاقيات مهنة الصحافة الممارسة فلسطينياً

تدقيق: خالد سليم

تحرير: نبال ثوابتة





# أخلاقيات مهنة الصحافة الممارسة فلسطينياً

مركز تطوير الإعلام

جامعة بيرزيت

٢٠١٠

تحرير: نبال ثوابتة

تدقيق: خالد سليم

تصميم الغلاف: عامر شوملي

كاريكاتير: مراد ضراغمة

حقوق الطبع محفوظة  
مركز تطوير الإعلام  
جامعة بيرزيت



مركز تطوير الإعلام - جامعة بيرزيت - ٢٠١٠

"تمت طباعة ونشر هذا الكتاب بدعم مالي من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/اليونسكو-  
مكتب رام الله. لا تتحمل المنظمة اي مسؤولية عن محتوى هذا الكتاب"



Design:  **Direct Way**  
Advertising | PR. | Media

## المحتويات

4	المقدمة
8	الحرص على المعايير المهنية ورفض الرقابة
15	إعداد الصحفيين لمهنتهم
22	الرأي والرأي الآخر وما بينهما
29	خضوع الصحفيين للمحاكمة
38	البحث عن المعلومات
46	ديالكتيك.. القضاء والإعلام
55	الأطفال في الإعلام.. خبر ووضعية
63	فساد الصحافة.. فساد الأمة
71	مهنة المعلومات المتعبة
79	الجرأة في النشر.. والشجاعة في تصحيح الخطأ

## المقدمة

في مركز تطوير الإعلام بجامعة بيرزيت، أردنا أن نستفيد من خبرات صحفيين عركتهم المهنة، وبرزت أسماءهم فيها، فصاروا أعلاماً، كل في حقل اختصاصه، لنستفيد من عصارة تجربتهم الإعلامية، ونقدمها بين دفتي كتاب يقدم أطروحات وازنة حول قضايا عدة في السلطة الرابعة، استقيناها من مدونة السلوك المهني الفلسطيني التي تم استخلاصها من الصحافيين الفلسطينيين في الضفة وغزة عبر عدة لقاءات خلال برنامج تم تنفيذه مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

لقد كان سؤال «ماذا يفعل الإعلاميون الفلسطينيون بمواثيق شرف المهنة؟»، هو المحرك الأساسي لإصدار هذا الكتاب، فقد ثبت مع التجربة أن الميثاق النظري يختلف، ليس قليلاً بل كثيراً، عما يحدث عملياً.

فنظرياً، الصحافي مسؤول أمام القانون وأمام الجمهور فقط، وغايته أن يبحث عن الحقائق المهمة بشأن الأخبار والقضايا، وأن ينشرها كاملة، وبهذا يخدم العدل والتعددية. أما عملياً، فالصحافي مسؤول أمام مسؤوليه، وتتحرى رسالته الإعلامية تمثيلاً مع سياسة المؤسسة التي يخدمها، وغايته إرضاء هذه الإدارة للإمساك بخيط قوته وقوت أبنائه.

ونظرياً، على الصحافي أن يختبر صدق معلوماته بكل وسيلة، ويتجنب الحدس المفضي إلى الخطأ. ولا عذر لصحافي يشوه الحقيقة قصداً. أما عملياً، فإننا نقرأ ونسمع ونرى يومياً أخباراً كثيرة، الحقائق فيها ضائعة.

نظرياً، على الصحافي ألا يلجأ إلى التهويل باستعمال ألفاظ لا تحمل معلومات، بل تهدف إلى شحن الجمهور عاطفياً، ولكننا يومياً نرى ونسمع ونقرأ طنطناتٍ خطابيةً يصفق لها جزء من الجمهور، ويعتبرون المراسل بطلاً، في حين يتلاعبه بوعواطفهم.

ونظرياً، على الصحافي أن يحمي الأطفال من المواد التي تؤثر على نموهم النفسي. أما عملياً، فأطفالنا يشاهدون ويسمعون كوارث، أكثر تأثيراتها سرعة في الملاحظة، ارتفاع نسبة تبولهم الليلي اللاإرادي.

نظرياً، على الصحافي أن يكون ضد العنصرية والتعصب الديني، وأن يؤيد قضية المساواة بين المرأة والرجل، في القدر، وأن يحترم نصوص القانون في هذا الصدد، مع ملاحظة حق الصحافي في تقديم نقد للقوانين. أما عملياً، فيسوق بعض صحافيينا أنفسهم كمناصرين للمرأة، ولكن، قلما نرى أو نسمع أو نقرأ موضوعاً جريئاً، يتحدث فيه صحافيونا عن تغيير لصالح المرأة.

نظرياً أيضاً، على الصحافي ألا يعتمد على خبر أو جزء من خبر، بسبب رغبات أفراد أو حكومات أو أحزاب، في حين تتناقل قصص كثيرة خلف الكواليس، ولكنها تبقى محصورة فقط بين أعين وأذان فئة محددة ولا يعلم بها الجمهور. ونظرياً أيضاً، على الصحافي أن يراعي "المصلحة الوطنية"، ويحترم وجهات النظر السائدة في المجتمع، دون أن يثنيه ذلك عن إثارة القضايا الخلافية، التي تهم المجتمع، مع اعتبار أن تفسير "المصلحة الوطنية" لا تحتكره قوى الحكم، ولا المعارضة، ولا القوى الاجتماعية، ولا قادة الرأي؛ بل تصوغه محصلة هذا كله. وعملياً، لم ننجح بالاتفاق على تعريف "المصلحة الوطنية"، فأصبحت كل جهة تمطّها كيفما تريد وأينما تريد، وبين المطّ والشد، تضيع أشياء كثيرة مهمة.

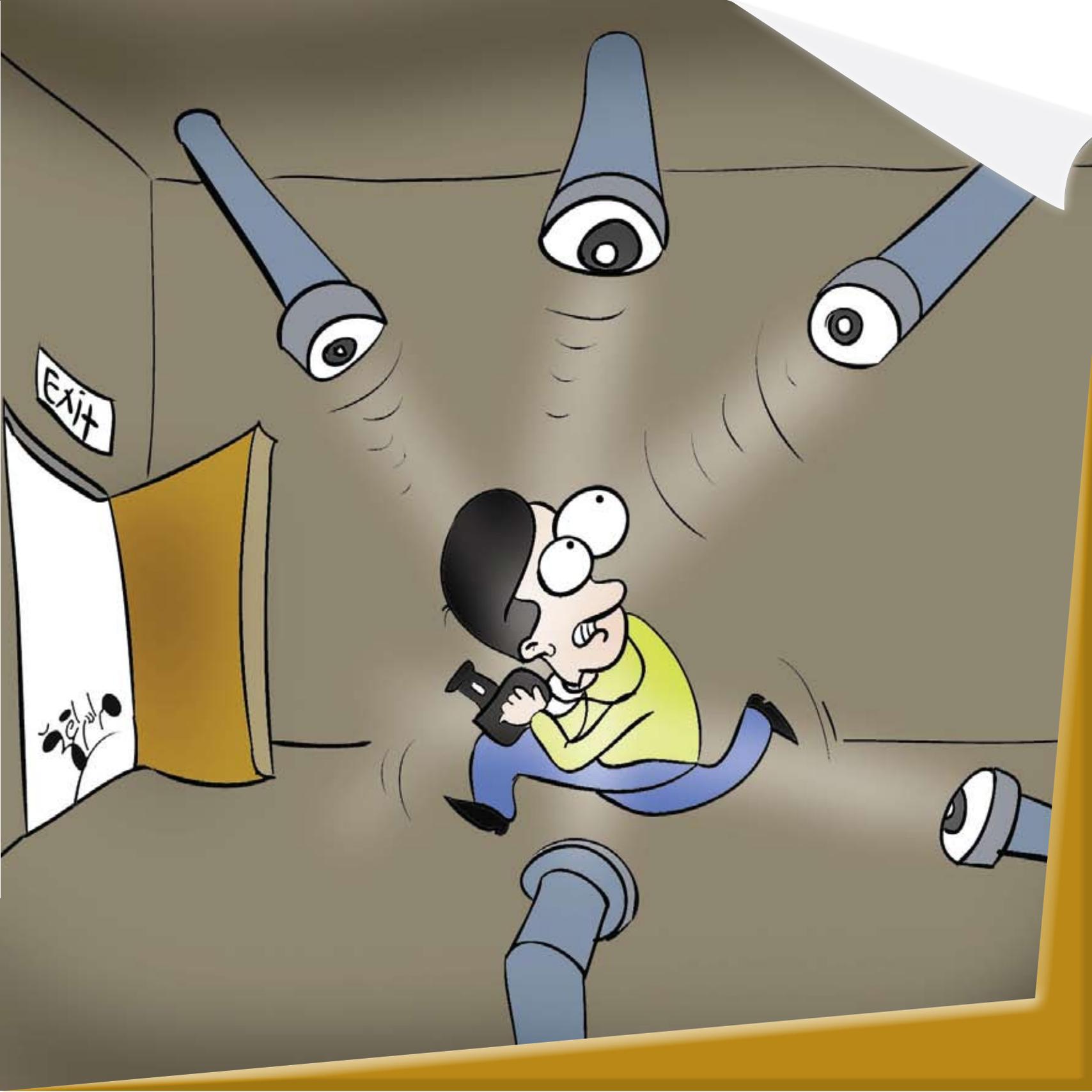
ويبقى سؤالنا الرئيس: ماذا يفعل الإعلاميون الفلسطينيون بمواثيق شرف المهنة الفلسطينية والدولية، في ظل معطيات وظروف تجبرهم، طوعاً أو كرهاً، على خرقها وعدم الالتزام بها؟ وكيف يمكن أن يكون الصحافي مبدعاً و«ملتزماً» في الوقت نفسه، دون أن تسوغ له قاعدة "الغاية تبرر الوسيلة" القفز عن كل الأخلاقيات والمواثيق والمعايير التي تنظم مهنة الصحافة فلسطينياً؟

في هذا الكتاب، عشرة مقالات تم ترتيبها وفق أسماء كتابها أبتثياً، وهم عشرة إعلاميين/ات، وجدنا أن خبراتهم/ن العملية ستقدم إجابات ونصائح للباحثين عنها، وتوخينا أن تشمل جوانب متعددة من مدونة السلوك المهني الفلسطيني، لتكون مادة مهمة للباحثين والمهتمين ببلاط صاحبة الجلالة ■

نبال ثوابتة

مديرة مركز تطوير الإعلام

جامعة بيرزيت



دنيا الأمل إسماعيل

(الحرص على المعايير المهنية ورفض كل أشكال الرقابة)

« إن حرص الصحفيين على المعايير المهنية، وشدة تمسكهم بها، يأتي مقابل فرض السلطة الرقابة على العمل الصحفي، وهي معادلة منطقية، إذا افترضنا أنّ ثمة صراعاً قائماً بين الصحافة من جهة، والسلطة من جهة أخرى، وهو الصراع الذي صنف عبر التاريخ الصحفيين في فئتين: مع السلطة، وضدها..

إنّ المعايير المهنية، كجزء مهم من أخلاقيات العمل الصحفي، ترتبط بطريقة استقاء الأخبار والمعلومات ونشرها والتعليق عليها وإبداء الرأي حولها أو في مضامينها..

إنّ الرقابة، باعتبارها وسيلة الردع السلطوي في مواجهة أية « تجاوزات » غير محمودة من قبل الصحفيين، غالباً ما تشبه الحبل، إذا ما بالغ الصحفيون في جذبته من جهة، شدّت السلطة أو الحكومة من جذبته نحوها، وهنا يظهر دور المعايير المهنية، لتكون بديلاً مهماً وفعالاً، تقف في المسافة الوسط بين الصحفيين والحكومة، ليس عليها أن تميل إلى هذا الجانب أو ذلك..

كلنا ضد الرقابة، وكلنا مع تعزيز استخدام المعايير المهنية في العمل الصحفي، لكنّ الكلام العام سينطوي على كثير من المفاجآت، في حال الممارسة العملية، التي تنطوي على تشابك الكثير من المصالح والرؤى والأفكار..

إن منع الرقابة بشكل تام طموح كل صحافي، لكنه ليس كذلك عند كل حكومة أو سلطة مهما تغيرت أيديولوجيتها، وسيبقى لهذه الحكومة أو تلك تبريراتها لفرض رقابتها ورؤيتها لدور الصحافة وعملها..».

## الحرص على المعايير المهنية ورفض الرقابة

### \* دنيا الأمل إسماعيل

يثير مفهوم المعايير المهنية الكثير من الجدل المهني، كمفهوم الرقابة تماماً، خاصةً حين يستخدم كلا المفهومين بطريقة مراوغة، أو في غير محلها. لكن هذا الجدل الصحي في بعض أجزائه، يقود إلى نتائج غير مرضية، على أكثر من مستوى، وفي أكثر من جانب.

إن حرص الصحفيين على المعايير المهنية، وشدة تمسكهم بها، يأتي -ضمن ما يأتي- مقابل فرض السلطة الرقابة على العمل الصحفي، وهي معادلة منطقية، إذا افترضنا أن ثمة صراعاً قائماً بين الصحافة من جهة، والسلطة من جهة أخرى، وهو الصراع الذي صنف عبر التاريخ الصحفيين في فئتين: مع السلطة، وضدها.

إن حديثاً عن المعايير المهنية من قبل الصحفيين، يفترض تشدد السلطة في تمسكها بفرض أشكال الرقابة عليهم، وهو ما ولد - لاحقاً - نضالاً مهماً ونبيلاً، مارسه كثير من الصحفيين ضد كل أشكال الرقابة التي تهدف إلى تقييد حرية العمل الصحفي بشقيه البشري والمعلوماتي.

الحقيقة -أيضاً- أن النضال ضد الرقابة، يتلاقى مع حق مهم من مبادئ حقوق الإنسان؛ وهو الحق في حرية الرأي والتعبير، والذي عبّرت عنه المادة (١٩) في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (١٩٤٨)، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية لعام (١٩٦٦)، وعلى المستوى الفلسطيني في قانون المطبوعات والنشر رقم (٣) لعام (١٩٩٥). وهو النضال الذي -دائماً- ما كان يجابه بالقوة من قبل السلطة.

إن تنمية الحس بالمسؤولية الاجتماعية والوطنية للصحفيين، الذي ينبغي أن يكون حاضراً في كل معيار من المعايير المهنية لمهنة الصحافة، يحتاج - بشدة - إلى التعامل مع الصحافة باعتبارها أكثر من مجرد مهنة، قد تعثرها بعض الهموم المهنية، مثل أية مهنة أخرى.

إنَّ خطورة الصحافة تكمن في تأثيرها وفي قدرتها المثيرة على التغيير، وإعادة هيكلة البناء المعرفي للمجتمعات، ومن ثم تحديد أهدافه وسلوكياته واتجاهاته، وهذا أخطر ما يمكن أن تفعله الصحافة.

لذا، فإنَّ المعايير المهنية، كجزء مهم من أخلاقيات العمل الصحافي، ترتبط بطريقة استقاء الأخبار والمعلومات ونشرها والتعليق عليها وإبداء الرأي حولها أو في مضامينها. لذا، فمن المفترض أن تقوِّي إحساس الصحافي تجاه مهنته وقضايا مجتمعه ووطنه، وهذا بدوره يحتاج إلى سياق مهني واجتماعي مشجّع، يسمح بتعدد الرؤى، لا أحاديته؛ بتناميها، لا بتضييقها.

### حرية الصحافة والمعايير المهنية

كما قلت، لم يزل مفهوم المعايير المهنية يثير الكثير من النقاش، حتى في أوساط الصحافيين أنفسهم، قبل غيرهم، إذ يرى الكثيرون فيه وسيلة لتقييد حرية الصحافة، وتضييقاً على عمل الصحافيين وطرق حصولهم على المعلومات والأخبار، ثم في طريقة تناولهم ال صحافي لها، وهو موقف نبع -أساساً- من التجارب المتعددة، خاصة في الدول غير المستقرة، التي سلط فيها سيف الرقابة على رقاب الصحافيين والصحافة، بهدف تحجيم دورهم في كشف الحقائق، خاصة تلك القضايا المتعلقة بالفساد في جميع مجالاته ومستوياته.

لكن، علينا أن نعي أنَّ المعايير المهنية كتعبير، يشوبها بعض الغموض قليلاً، قد يعطي انطباعاً بمطاطيتها أكثر من دقتها، وهنا يمكن استخدامها بطريقة مراوغة من كلا الجانبين: الصحافيين، والمسؤولين السياسيين والحكومة. وكلما انجذبت المعايير المهنية نحو السلطة السياسية، كانت أقرب إلى مفهوم الرقابة، بمعنيها الخفي والصريح. وكلما انجذبت نحو الصحافيين، كانت أقرب إلى الحرية الفضفاضة، المحكومة بآراء، وربما أهواء، كل صحافي على حدة، خاصة إذا تعارضت المعايير المهنية، أو تصادمت، مع السبق الصحافي أو إثارة/ تثوير الرأي العام، أو الأهداف الخاصة للمؤسسة الصحافية.

صحيح أنَّ المعايير المهنية تهدف، في الدرجة الأولى، إلى حماية الجمهور من الاستخدام غير المسؤول للصحافة، غير أنها، وفي أحيان كثيرة، مع شدة التزمتم في استخدامها، تقود إلى هذا الاستخدام غير المسؤول، وهذا ما

يجعلنا نؤكد على أهمية تمتع الصحافي بالحساسية الصحافية التي تبصره بحدوده والمآل الذي قد يصل إليه، خاصة في ظل عمليات التوظيف السياسي للصحافة، التي تهدف إلى خدمة صراعات بعينها، وجهات من شأنها أن تستخدم الصحافة كوسيلة للحصول على الكثير من المكاسب السياسية والاجتماعية، في الوقت الذي يمثل فيه الاندفاع الصحافي عند الصحافيين مطلباً مهماً قد يستغل ويوظف لتحقيق أهداف السياسيين، التي ليس منها مصلحة الصحافي، ولن تضع في اعتبارها أية أضرار يمكن أن تصيبه. كما أن فرض نوع من التعامل السياسي مع الأخبار والقضايا المطروحة، حسب المصدر الذي ترد منه، يجعلنا نقف أمام الارتباطات السياسية لكل وسيلة إعلامية، تجعلها تحسب حسابات القربا السياسية -إن جاز التعبير- أكثر من الأخذ بالمعايير المهنية، وهنا يظهر شكل آخر من أشكال الرقابة على كل ما هو خارج هذا السياق، وهي مسألة أشد مرارة وخطورة من الرقابة الواضحة الصريحة المفروضة من قبل الدولة، التي قد لا تتزيًا بزي الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن الرقابة، باعتبارها وسيلة الردع السلطوي في مواجهة أية «تجاوزات» غير محمودة من قبل الصحافيين، غالباً ما تشبه الحبل، إذا ما بالغ الصحافيون في جذبه من جهة، شددت السلطة أو الحكومة من جذبه نحوها، وهنا يظهر دور المعايير المهنية، لتكون بديلاً مهماً وفعالاً، تقف في المسافة الوسط بين الصحافيين والحكومة، ليس عليها أن تميل إلى هذا الجانب أو ذاك، خاصة إذا افترضنا أن وسائل الإعلام تسعى -ضمن ما تسعى إليه- إلى تحسين المستوى المعرفي لجمهورها، وهي مسألة ترتبط أشد الارتباط بمساحة الحرية الممنوحة للصحافة خاصة والإعلام عامة، والحرية تتعارض مع الرقابة أيًا كان شكلها ومصدرها، فيما تتلاقى مع المعايير المهنية لتتحول من الحرية المطلقة إلى الحرية المسؤولة، وحتى نصل إلى الحرية المسؤولة، فنحن بحاجة إلى مناخ صحي وشامل من التغيير القائم على مبادئ الحق والخير والجمال، وهي مسألة تحتاج أيضاً، إلى نضال كبير، تلعب الصحافة فيه دوراً كبيراً.

كلنا ضد الرقابة، وكلنا مع تعزيز استخدام المعايير المهنية في العمل الصحافي، لكن الكلام العام سينطوي على كثير من المفاجآت، في حال الممارسة العملية، التي تنطوي على تشابك الكثير من المصالح والرؤى والأفكار. من

المهم بالطبع، ترسيخ مبادئ العمل الصحافي، عبر موثيق ومدونات ولوائح وغيرها، ولكن الأهم أن تعبر عن طموح الصحافي، لا أن تحجمه؛ أن تشعره بالحماية، لا أن تخيفه من قلمه، فيكون رقيبته الداخلي، بدلاً من الرقيب الخارجي.

## معايير متوازنة

ومن المهم أيضاً أن تلقى هذه المعايير قبولاً عاماً من جميع الأطراف: الحكومة والصحافيين والجمهور. وهذا بدوره، يتطلب عملاً موازياً من العديد من الأطراف، أحدها الصحافيون، وأهمها منظرو العمل الاجتماعي والإعلامي، في سياق معرفي موثوق، مع أهمية الشعور بالحاجة إلى مثل هذا العمل، وامتلاك الإرادة المهنية الفاعلة لتحسين شروط العمل الصحافي وبيئته، أمام معاول الهدم الكثيرة التي يزداد تكاليفها على الصحافة يوماً بعد آخر، خوفاً وطمعاً.

لقد مرت صحافتنا الفلسطينية بالعديد من المراحل المهمة، لكنها كانت في أغلبها كالنبته التي تنمو خارج تربتها، وتتغذى هواءً غير هوائها، فتنتج ثمراً لا يشبه روحها. وحين يأتي يوم تعود فيه النبتة إلى تربتها وإلى سمائها وهوائها، تشعر أيضاً أن ثمرة شيئاً لا يشبهها. وحتى لا تشعر صحافتنا أنها غريبة عن أرضها وناسها، فعلياً أن نعقد صلحاً اجتماعياً يردّ دمها لنا، ويردّ دمنا لها.

إن الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهده الشعب الفلسطيني خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، كان حرياً به أن يمأسس العمل الصحافي الفلسطيني، لولا أن وقعنا، نحن الصحافيين، في شرك الأحزاب والسياسة حيناً، وفي شرك المصالح الشخصية حيناً آخر، فيما بقيت صحافتنا تنتظر هبة جماهيرية مناصرة لها، لذاتها، لا من أجل أهداف أخرى، لذا، استخدم بعبع الرقابة بشكل خفي ومخجل، ومورست ضد حرية الصحافة الكثير من التجاوزات والانتهاكات، التي غالباً ما كانت تأتي دون وعي، سوى وعي العشائرية والحزبية والتعننت السياسي، غير المبرر في أكثر أحواله.

في هذا السياق الموار بالتغيير، برز دور المجتمع المدني في ترسيخ مبادئ حرية العمل الصحافي، انطلاقاً من مبادئ حقوق الإنسان، وأهمها الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، وخاضت المنظمات الأهلية نضالاً واسعاً ضد أية انتهاكات تعرض لها الصحفيون أو حرية العمل الصحافي، حققت خلاله الكثير من المكتسبات والإنجازات، خاصة على مستوى الوعي الجمعي والإيمان بدور الصحافة في التغيير وحماية الصحفيين وتعزيز دور القانون في فض المنازعات الصحافية أو التي تكون الصحافة طرفاً فيها، وهي جهود مهمة عززت من قدرة الصحفيين على المواجهة والتصدي لكل أشكال القمع والتعدي على حقوقهم، وأهمها حرية التعبير عن آرائهم، غير أن ذلك لم يستطع أن يصل إلى ذهنية المشرع الفلسطيني وبلورة ذلك في قوانين منصفة، تحمي حقوق الصحفيين، وتتعامل معهم بطريقة تليق بالدور الثقافي والاجتماعي الذي يمارسونه، وبقي غياب دور القانون مبرراً لفرض الرقابة وممارسة الكثير من التجاوزات المبنية على رؤى ضيقة لا ترى سوى مصالحها الصغيرة.

إن منع الرقابة بشكل تام طموح كل صحافي، لكنه ليس كذلك عند كل حكومة أو سلطة مهما تغيرت أيديولوجيتها، وسيبقى لهذه الحكومة أو تلك تبريراتها لفرض رقابتها ورؤيتها لدور الصحافة وعملها، وهي قضية لن تنتهي بين ليلة وضحاها، خاصة في ظل ثورة الاتصالات وسطوة التكنولوجيا على العمل الإعلامي، الذي سحب صلاحيات كثير من السلطويين والحكوميين وأشباههم.

من المهم ختاماً، التأكيد على دور الصحفيين أنفسهم في خلق أجواء مواتية لعملهم، والتمرد على الأدوار السلبية المتعددة التي رافقت مسيرة عملهم، وأهمها الشعور بالخوف الذي تمكن من أقلامهم، فحجم أدوارهم، وألغى هوياتهم المهنية، وجعلهم يدورون في فلك التابعين لمن هم أقوى، فيما لا يدركون أن قوة الصحافة أمام قوة السلطة، وأن الصراع بينهما أبدي، سيتوارثه جيل بعد آخر، لذا، علينا أن نترك لأجيالنا إرثاً يتفاخرون به، لا إرثاً يتنكرون له أو يكون عبئاً عليهم ■

\* كاتبة وصحافية



روان الضامن

(الارتقاء بمهنة الصحافة يحتاج حضانة مجتمعية سياسية اجتماعية ثقافية تقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة والنزاهة والشفافية والمحاسبة)

« لقد نشأنا نحلم بالحرية لكننا لم نلمسها، نرى الديمقراطية شعاراً، لكننا لم نعرفها، لا في المنزل ولا في المدرسة ولا في الشارع.. »

الصحافة المهنية هي الصحافة الصادقة التي تتحاز لقضايا الناس وتعبر عن همومهم وتتاصرهم، أي تتحول إلى سلطة رابعة وتكون أهلاً للثقة.. نريد من الصحافيين أن « يشعر » بالمسؤولية، وأن « يدرك » حقاً كيف يحول ذلك الشعور إلى كلمات على أرض صلبة، لا إلى شعارات تثير الحماس..

إن التالوث المشوه من السياسة والتركيبة الاجتماعية والأبعاد الثقافية، يشكل حاضنة مشوهة وبيئاً مصطنعاً يجلب الهواء والشمس والماء عن الصحافة المهنية الحققة. وهذه التركيبة المشوهة هي التي تنشئ جواً من اللامبادئ واللاأخلاقيات، وعندها يصبح كل شيء مباحاً..

الارتقاء بمهنة الصحافة يحتاج إلى حاضنة « إنسانية » منسجمة متألّفة متكاملة سياسياً واجتماعياً وثقافياً تؤمن بالمبادئ الدينية والأخلاقية التي تضمن لنا أن نتحرر من العدو الجاثم فوق صدورنا؛ حاضنة تؤمن بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والمساواة وتحقق لنا جواً من النزاهة والشفافية والمحاسبة..».

### روان الضامن\*

تنصّ مدونة السلوك المهني الفلسطيني على أن «الارتقاء بمهنة الصحافة يحتاج حاضنة مجتمعية سياسية اجتماعية ثقافية، تقوم على مبادئ الحرية والديمقراطية والمساواة والنزاهة والشفافية والمحاسبة». يبدو الكلام مثاليًا أو يوتوبياً، فقد نشأنا نحلم بالحرية لكننا لم نلمسها، نرى الديمقراطية شعاراً، لكننا لم نعرفها، لا في المنزل ولا في المدرسة ولا في الشارع. ولأن الأبيض لا يُرى أبيض إلا عندما يوضع بجانب الأسود، فبضدها تتمايز الأشياء؛ فإنني سأحاول أن أنظر إلى هذا النص بصيغة النفي، أي أنه: «لا يمكن أن تتحول الصحافة إلى مهنية حقيقية في ظل شكل سياسي اجتماعي ثقافي مشوه يقوم على الظلم والدكتاتورية والمحاباة والخيانة والفساد والتزوير».

وسأحلل الجملة في الفقرة السابقة كلمة كلمة. «الصحافة»، وهي كل أنواع الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي بأشكاله التقليدية، إذ أصبح التلفزيون هذه الأيام تقليدياً، رغم أن عمره في العالم العربي لم يتجاوز الخمسين سنة، مع عالم التويترو واليوتيوب. لكن كل أشكال الإعلام تنسب للأهم وهي الصحافة المكتوبة، لأنها الجدة القديمة الجديدة. وبالتالي، فكلمة «صحافة» شاملة لكل أشكال الإعلام، أي أن الصحافي ليس فقط من يحمل القلم ليكتب، إنما هو كل إعلامي يحمل قلمًا أو كاميرا أو مايكروفونًا، وهو المصور ومساعد المصور وفني المونتاج والجرافيكس والمخرج والمنتج... إلخ.

أتي إلى العنصر الثاني، وهو أنه لا يمكن للصحافة أن «تتحول إلى مهنية حقيقية» إلا ب...، وهنا نأتي إلى درجة متقدمة من الصحافة، أي إلى الدرجة التي تتحول فيها الصحافة من «كلام جرايد»، كما يسميها الناس، أو «كذب»، كما يتجرأ آخرون، وتصبح «مهنية»، أي صادقة تتحاز لقضايا الناس وتعبر عن همومهم وتناصرهم، أي تتحول إلى سلطة رابعة وتكون أهلاً للثقة، لكن هذا لا يكفي، فيجب أن يكون القالب أيضاً قوياً حيادياً رغم انحيازه

للحق، أي أن أسلوب جمع المعلومات وتدقيقها وعرضها، يجب أن يرقى إلى الأسلوب الجاد المبني على حقائق لا على مشاعر، فنحن نريد من الصحافي أن «يشعر» بالمسؤولية، ولكن أن «يدرك» حقاً كيف يحول ذلك الشعور إلى كلمات على أرض صلبة، لا إلى شعارات تثير الحماس. فالمهنية في التعامل مع الضيوف والوقت والمؤسسة والزملاء والجمهور المتلقي للرسالة، حتى ردود الفعل على الرسالة بعد إطلاقها أو نشرها.

وعلى ما سبق، دعونا نتفق أن الهدف أن تتحول الصحافة إلى مهنية حقيقية، لكن لا بد لذلك من حاضنة- تربة، فالصحافة مرآة المجتمع وابتنته، وبالتالي، لا يمكن أن تثبت في ظل شكل سياسي لا هو دولة مستقلة، ولا هو مجتمع تحت الاحتلال. إن الوضع الفلسطيني السياسي الحالي هو نتاج مشوه لمرحلة عقود طويلة لم تنتج شكلاً سياسياً سليماً معافى، فلا نحن دولة لها كينونتها واستقلالها الاقتصادي والبنوي، ولا نحن مجتمع تحت احتلال إسرائيلي كولونيالي نقاوم للتخلص منه. إن الرقص على الحبل دون شكل سياسي، لا ينتج حاضنة يمكن للصحافة المهنية أن تعيش فيها بصورة طبيعية، فنتيجة التشوه الحاصل تكون مشوهة.

### ثلاثة تشوهات

إن آلة الحرب الإسرائيلية قتلت وجرحت صحافيين فلسطينيين حولتهم إلى شهداء، إما أثناء تأدية واجبهم الصحافي، أو فقط لأنهم يعيشون في المجتمع الفلسطيني، فلأنك فلسطيني، أنت مستهدف. لكنني سأحاول في هذا المقال أن أركز على ما نفعله نحن بأيدينا، لا ما تفعله إسرائيل بأجهزتها علناً وسراً بنا، لأن الله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم. ورغم أن الاحتلال الإسرائيلي جزء أساسي من مشكلتنا، ومسبب رئيسي لحالتنا المتفردة، إلا أنني سأحاول -قدر الإمكان- أن أتجنب الحديث عن الانتهاكات الإسرائيلية لصحافتنا وأركز على الانتهاكات الفلسطينية. فقد منعت الشرطة الفلسطينية صحافيين من تغطية مظاهرات وفعاليات واعتصامات، ولم يكن المنع شفهياً فقط، بل أدى في بعض الأحيان إلى اعتداءات جسدية خطيرة، حتى وصل الأمر إلى وضع جهة مشبوهة عبوة ناسفة أمام مكتب إحدى القنوات التلفزيونية في فلسطين لتهديدها وتهديد العاملين فيها. وهذا الفعل السياسي هو التشوه الأول.

أما التشوه الثاني، فهو التشوه الاجتماعي، فنحن، حالنا كحال العالم العربي، لم نستطع أن نعيش في العائلة النووية، ولم نبق في إطار العائلة الكبيرة أو الحمولة. انحزنا إلى إطار العائلة النووية، فلم نعد نطبق تدخل الأقارب في شؤوننا الصغيرة، ولم تعد زيارة الجد والجددة شيئاً مسلياً لجيلنا الذي نشأ في إطار عائلة نووية حافظت على صغرها قدر ما تستطيع، وفي الوقت نفسه، لم نخرج من عباءة الحمولة والعشيرة والعائلة الكبرى، ففي القضايا الاجتماعية الكبيرة كالزواج، ما زلنا نؤمن بالزواج التقليدي، وفي القضايا السياسية كالانتخابات، ما زلنا نؤمن بالدعم العشائري. وما زلنا ننسب أنفسنا للقرية أو المدينة أو اللواء الذي تنتسب إليه، وحتى إلى الطائفة والدين، فالتشوه الاجتماعي لدينا الذي يعطي الولاءات للعشيرة والطائفة والإقليم ما زال يطغى على ضرورة شعورنا بأننا «فلسطينيون»، ننتمي لوطن مهدد في وجوده وفي كل شبر منه.

نتقل إلى التشوه الثالث وهو التشوه الثقافى، فكيف يكون صحافياً من لا يقرأ؟! كيف يمكن للصحافة أن يصبح مهنيًا وهو لم يعتد أن يقرأ، وإذا قرأ، لا يستطيع أن يحلل ويدقق! كيف نسلم السلطة الرابعة لصحافة همه أن يكون موظفًا ينساق وراء السلطة، بدل أن يرى نفسه ندًا للسلطة بكافة أشكالها محاسبًا لها؟ إن الثقافة لدى كثيرين شهادة جامعية يعلقونها على الحائط أو كلمات فضفاضة لا يدركون معانيها. فمن منا قومي حتى النخاع أو إسلامي حتى أحمص قدميه أو شيوعي بامتياز؟ قلة قليلة تؤمن بمبدأ تدركه حق المعرفة ولا تتلون مع الزمن، وتنتقف لكي تنتقف، لا لكي تجلس على الهامش تنتظر أن يصنع التاريخ ما يريد فيهما. إن الصحافة المهنية هي التي تصنع التاريخ ولا تنتظر، وتحتاج أن تكون مثقفة بامتياز وقادرة على خلق ثقافة جديدة لا تستسلم للتشوهات الثقافية المعولة الجديدة التي تضع كل الثقافة في سلة واحدة ولا تفرق بين مايكل جاكسون وأبو القاسم الشابي، فيصبح الاثنان «بطلين» في زمن «المهارات الثقافية».

إذن، فإن الثالوث المشوه من السياسة والتركيبة الاجتماعية والأبعاد الثقافية، يشكل حاضنة مشوهة وبيئًا مصطنعًا يحجب الهواء والشمس والماء عن الصحافة المهنية الحققة. وهذه التركيبة المشوهة هي التي تنشئ جواً من اللامبادئ والأخلاقيات، وعندها يصبح كل شيء مباحاً.

## مفردات تعيق الحرية

وعوداً إلى تحليل مفردات البند الثاني في صيغته النافية، ولنبدأ بـ«الظلم». فعندما يحس الطالب في المدرسة أنه مظلوم ومهان من قبل أستاذه، ويحس الشاب في البيت أنه مظلوم مقارنة بأخيه الأكبر أو الأصغر من قبل أمه أو أبيه، ويحس طالب الصحافة في الجامعة أنه مظلوم ومهان من قبل أقرانه؛ عندما يكون الظلم سمة والعدل غائباً، يصبح من الصعب أن تطلب من هذا الطالب الذي أصبح شاباً ثم طالب صحافة ثم صحافياً أن يدافع عن العدل لأنه لم يذق حلوه، ولأنه لا يعرف طعمه، فكيف تطلب منه أن يدافع عن شيء لا يعرفه؟ إن الإنسان يدافع عن الحرية عندما تسلب وليس عندما يكون قد نشأ مسلوباً من الحرية. إن الفلسطيني لديه فوق التشوه العادي الذي أصاب مجتمعات كثيرة ظلم أكبر، إنه مسلوب الحرية لكونه «فلسطينياً»، فهو منذ الولادة محارب في وجوده، مجرد وجوده يخيف الحركة الصهيونية ويشوه مشروعها الرامي إلى الاستيلاء على أرضه وبيته وشجره دون وجوده هو، فوجوده أصلاً غير مرغوب به، وتتخذ كل الإجراءات لجعله لاجئاً خارج الوطن أو لاجئاً داخل الوطن أو لاجئاً في أعماقه.

الدكتاتورية: عندما يشطب رئيس التحرير موضوعك بالخط الأحمر أو يقال لك إن هذا المقال جريء أكثر من اللازم، أو هذا الرسم الكاريكاتوري يجلب علينا غضب فلان أو إعلان؛ عندما تكون المؤسسة الصحافية دكتاتورية من الرأس إلى القاعدة، كيف يمكن أن تطلب من الصحافي أن يكون ديمقراطياً يسعى لجلب كل الأصوات ليقول كلمته ورأيه؟ إذا كان ممنوعاً من أن يقول رأيه، فكيف له أن يقنع الآخرين بضرورة التعبير عن آرائهم! إن اعتقال العديد من الصحافيين الفلسطينيين على أيد فلسطينية بتهمة يطلق عليها «التحريض والإساءة وإثارة الفتنة والخلافات الداخلية»، أكبر دليل على الدكتاتورية التي نعيشها، وقصص التعذيب التي يتعرض لها الصحافيون ومصادرة حواسيبهم وهواتفهم النقالة، ومنعهم من السفر واحتجاز جوازات سفرهم وبطاقاتهم وملاحقتهم، كلها أنواع من القمع الدكتاتوري التي تجعل الرقابة الداخلية لدى الصحافي في حالة نماء دائم.

المحابة: إن كنت من المقربين من الوزير أو النائب من الحزب الحكم، فأنت من تصلك الأخبار «طازجة» وقبل أن تصبح «أخباراً»، أما إن كنت من المغضوب عليهم، فأنت بلا شك صحافي غير مهني ولا تستحق الخبر الطازج. كم مرة حصل زميلك على ترقية ولم يكن يستحقها؟ وكم مرة اختير لتغطية خبر مهم وقيل لك إن فرصتك ستأتي ولم تأت قط؟ في ظل هذا المبدأ، لا يمكن أن تثبت صحافة مهنية حقيقية. أو عندما تحابي جهة مقربة من الحكم قناة على

حساب أخرى، فتدعو واحدة وتطلب من الأخرى المغادرة، هل ينتج ذلك تناقضاً شريفاً بين القنوات المختلفة؟

الخيانة: لعل هذا المبدأ خطير فلسطينياً، فنحن إما أبطال أو خائنون، لا وسط لدينا، فمن هو معنا بطل مغوار، ومن هو ضدنا خائن يجب أن يوصف بأقذع الصفات. في ظل أننا نخون بعضنا، فإن صحافة مهنية لا يمكن أن تثبت. فكم مرة سمعنا أنه أطلق «مجهولون» النار على مركز أو مؤسسة صحافية، معتبرين أن الصحافي جزء من الخيانة العامة التي نستسهل تعميمها.

الفساد والتزوير: إن هذين المبدأين من عائلة واحدة، فالفساد الذي استشرى في الجسد الفلسطيني، خاصة منذ أواسط التسعينيات وبأيدٍ محلية ودولية، أثر على القلب الذي كان رافعاً للحجر في الانتفاضة الأولى، فجعله مادياً كما لم يكن من قبل، وهذا المرض الخطير الذي لا أنظر إليه بعين الرأفة، حاله حال المبدأ السابق، وصلت نتائجه إلى عالم الصحافة فأبعدتها عن المهنية أكثر من أي وقت مضى. إن الفساد في الأجهزة التي تقود المجتمع الفلسطيني تسمح لنفسها - على سبيل المثال - أن تفسد على الصحافي عمله، فبعد تصويره لمادة مثلاً، تتم مصادرتها لتشطب وتمحى نهائياً من الشريط ويعاد إليه الشريط مع الكاميرا (أحياناً سليمة وأخرى معطوبة)، وكأن شيئاً لم يكن، فعليك أن تقتنع أن التزوير العام يمكن أن يصل إليك كصحافي ويطلب منك أن تكون «مزوراً»، ومع مرور الزمن، تصبح من فئة «المزورين».

لعل فيما سبق تأكيداً على أن الارتقاء بمهنة الصحافة إلى ما نصبو إليه كمجتمع فلسطيني، وما نستحقه، ليس كصحافيين فحسب، بل كمجتمع بشكل عام، يحتاج إلى حاضنة «إنسانية» منسجمة متألّفة متكاملة سياسياً واجتماعياً وثقافياً تؤمن بالمبادئ الدينية والأخلاقية التي تضمن لنا أن نتحرر من العدو الجاثم فوق صدورنا؛ حاضنة تؤمن بمبادئ الحرية والعدل والديمقراطية والمساواة وتحقق لنا جواً من النزاهة والشفافية والمحاسبة لنعمل فيه ومن خلاله لنقل صوت الفلسطينيين إلى الفلسطينيين وإلى العالم، من أجل يوم يرفع فيه علم فلسطين شامخاً وواضحاً، حيث تكون ألوانه نقية صافية، حيث الأبيض أبيض والأسود أسود، آنذاك فقط، نستطيع أن نرى الأحمر والأخضر كما يجب أن نراهما، رمزا للتضحية والبناء اللذين تحتاهما فلسطين ■

\* إعلامية في قناة الجزيرة



عارف حجاوي

(اعتماد قيم التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر والتفريق بين وجهات النظر والأخبار)

«لا وجود للتسامح في صحراء الإعلام العربي.. والتوازن لا يتحقق من رغبة الإعلامي في أن يكون متوازنًا.. التوازن يأتي من الخارج، من معادلة موضوعية تفرضه..»

كما أن كل خبر يحتوي في جوفه على الرأي، والفصل بين الخبر والرأي، حلم يراود المبتدئ في الإعلام.. ويتعرض الإعلامي لمأزق مفهوم الحقيقة الفلسفي كل يوم. فإن شعر به كل يوم، فعليه أن يغير عمله، وإن لم يشعر به قط، فعليه أن يغير عمله أيضًا. لا يجوز للإعلامي أن يكون فيلسوفًا، ولا أن يكون ساذجًا. يكفي أن يكون ذكيًا، وأن ينقل قدرًا كبيرًا من المعلومات لزبائنه، حتى يتمكنوا هم من استخراج حقائقهم الخاصة بأنفسهم.. كل قوم، لهم الإعلام الذي يستحقونه. ولم أجد أن تدريس الإعلام يفيد قيد شعرة في رفع سقف الحرية الإعلامية. كما لم أجد الوعي بالمشكلة يساهم في حلها. المسألة مسألة قوى سياسية ونظام حكم..».

### عارف حجاوي\*

إن الرأي والرأي الآخر كخبزتي الشطيرة.

ليس المهم الخبزتين، بل ما بينهما، ويسمى حشو الساندويش بالعربية العتيقة: الكامخ. وكم من وسيلة إعلامية تفتخر بالرأي والرأي الآخر، لكنها تجعل الكامخ مزيجاً من المصالح، والأيديولوجيا، والتوجيه الإعلامي.

كان لي صاحب يعمل في وسيلة إعلام شبه حكومية، وكلما فتحنا سيرة التوازن والرأي الآخر، قال لي: ألا تذكر عندما أجرينا اللقاء الفلاني مع ممثل المعارضة فلان؟ حتى صار ذلك اللقاء طيلسان ابن حرب الخالد. لا يكفي لقاء واحد، ولا ألف لقاء مع المعارضة، حتى تنال الوسيلة الإعلامية وسام التوازن.

لقد فشلت وسائل الإعلام الحكومية، في معظم بقاع الأرض، في أن تكون متوازنة بين حكومة ومعارضة. ولولا المثال البريطاني والألماني، لأطلقنا الحكم.

في المثال البريطاني، نجحت الـ «بي بي سي» المحلية (التي تبث لبريطانيا نفسها)، في التوازن بشكل لم يسبق له مثيل عالمياً. أنجحها في ذلك أن تمويلها يأتي من الشعب نفسه، إذ يدفع كل بيت يمتلك جهاز تلفزيون ما يعادل مئتي دولار سنوياً (أسعار ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩)، تذهب للـ «بي بي سي» فقط دون سائر المحطات. وهذه الهيئة محكومة من البرلمان، لا من الحكومة، وكما لا يخفى، فالبرلمان يضم المعارضة أيضاً. ولها مجلس أمناء واجبه الوحيد أن يضمن للجمهور الحصول على الإعلام الجيد الذي دفع ثمنه. وبالمناسبة، فإن إحدى عضوات مجلس الأمناء الاثني عشري هذا، اسمها «محمودة»، ولعلها تمثل الجالية المسلمة في البلد.

أما «التسامح»، فلم أعر عليه يوماً في صحراء الإعلام، حيث «كلانا بها ذئب يحدث نفسه بصاحبه».

التوازن لا يأتي من الداخل. لا يتحقق من رغبة الإعلامي في أن يكون متوازناً. فهو يرغب بذلك، ويتعلم ذلك في جامعته، ويدربه على ذلك المدربون الدنماركيون الذين يؤتى بهم إلى البلد؛ ثم تراه في رمشة عين يتحول إلى بوق.

التوازن يأتي من الخارج، من معادلة موضوعية تفرضه. وثمة في ميثاقنا الإعلامي الذي صدر عن وزارة الإعلام الفلسطينية عام ١٩٩٥ عبارة هي بمثابة الفيروس الذي يقضي على كل توازن. إنها عبارة «المصلحة الوطنية»، وهي تستعمل استعمالاً مباشراً وفجاً، وتفسر تفسيراً مغرضاً جداً. باسم هذه العبارة، تحولت وسائلنا الإعلامية إلى طبول جوفاء في المناسبات التي يكون المواطن فيها محتاجاً حاجة ماسة إلى المعلومة والخبر الصحيح.

وللإنصاف، فهذه العبارة بعينها «المصلحة الوطنية/ In the national interest» مرقومة في دستور الـ«بي بي سي»، لكنهم يفسرونها بشكل معقول في إعلامهم المحلي.

## الخبر والرأي

كل خبر يحتوي في جوفه على الرأي. لو قلت في نشرتك: «اجتمع مختار قرية دير الزوان مع وزير البلديات، وعرض عليه مشكلات القرية»، فسوف تحتج عليك عائلة أبو البراغي، لأنها لا تعترف بالمختار، وتقول إنه معين تعييناً، فأين الاختيار في المختار؟، وسيحتج عليك مدير عام الوزارة، لأنك لم تقل: «استقبل الوزير في مكتبه.. الخ»، بل جعلت المختار «يجتمع بالوزير»، وسيعترض عليك المختار نفسه، ويقول لك: في الخبر غلطتان: الأولى أننا ليست عندنا مشاكل، بل لدينا حقوق وطلبات، والثانية أن دير الزوان ليست قرية، بل بلدة.

أرأيت كيف أن الخبر المكون من سطر ناقص، حمل الكثير من وجهات النظر؟

فما بالك بخبر سياسي؟!

الفصل بين الخبر والرأي حلم يراود المبتدئ في الإعلام. أما المحرر الذي عاقر الأخبار ردحاً من الزمن، فسوف يرفع التلفون، ويكلم مراسله المحلي، ويقول له: كل الاعتراضات السابقة على خبر دير الزوان كلام فارغ، لكن اعتراضني عليه هو أنه خبر بروتوكولي تشريفاتي. فقل لي: ما المشكلات في القرية، وما أهمية الاجتماع المذكور، ولماذا سيكون لهذا الاجتماع أثر؟ وأريد أن تضع رأيك في أهمية الاجتماع داخل الخبر. أريد قراءتك أنت أيها المراسل.

أعود إلى نشرة الـ «بي بي سي». في كثير من أخبارها، ترد عبارة صارت مشهورة، هي «ويقول مراسلنا». وتأتي في وسط الخبر أو في ذيله على النحو التالي مثلاً: «سقط ثلاثة قتلى، وقال الضابط إن جنوده بدأوا تمشيط المنطقة بحثاً عن المهاجمين. ويقول مراسلنا إن من المستبعد العثور عليهم». ورأي المراسل مستند إلى معرفته بالمنطقة والأحداث فيها. ونحن بحاجة إلى قراءته للحدث لأنه الخبير.

للخبير لون. فالحدث الذي يحدث في أفغانستان (مثلاً فوز قرضاي في انتخابات الرئاسة الأفغانية عام ٢٠٠٩)، سينقل في نشرات الأخبار في أستراليا وأوروبا والعالم العربي والباكستان. وسيكون كل خبر عن الحدث نفسه مختلفاً عن الآخر. ثمة قدر مختلف من الاهتمام بالموضوع في كل بلد، وثمة هوى، وثمة قراءة مستقبلية مختلفة لأثر هذا الحدث على مستقبل البلاد. فالأوروبيون والأميركان سيركزون على أثره على وجودهم العسكري في المنطقة، والأفغان سيركزون على نزاهة الانتخابات، وعلى أثر النتيجة على الاستقرار في بلدهم، وهكذا.

وقد استقبل عالمنا العربي ضخاً إعلامياً كبيراً من الخارج على مدى عشرات السنين. وهذا الضخ ملون بمصالح أصحابه. وساعدهم جميعاً ضعف الإعلام العربي وكذبه. وما زلنا نتلقى الضخ الإعلامي. رويترز ووكالة الأنباء الفرنسية والأسوشييتد برس، كلها تضح. حتى وإن تقاضت من وسائلنا الإعلامية اشتراكات مالية مقابل أخبارها، فأخبارها ملونة. عندما قام شارون «بزيارة» الحرم القدسي عام ٢٠٠٠، وفجر الانتفاضة الثانية، نقل لنا الإعلام الخبر هكذا، كما نقلته لكم. قالوا: «قام بزيارة». والمضحك أن إعلامنا ردد العبارة، كأن اللغة العربية عجزت عن اختراع كلمة مثل «اقتحم» أو «وَعَلَ». وقالوا لنا إن الإسرائيليين يمارسون «العقاب الجماعي»، فظلنا نردد عبارة «العقاب الجماعي». والعقاب يأتي على ذنب؛ فهل أذنب المدنيون الذين تعرضوا للحبس في بيوتهم والضرب على جنوبهم؟! عجزنا مرة أخرى عن استخراج كلمة «التنكيل الجماعي» من القاموس.

قد يفضي بنا النقاش إلى حيرة. قد نقف متشككين في كل شيء. ونقول: أوليس هناك أي شيء حقيقي؟ هل الحقيقة كائن لم يخلق؟ الأجانب يعبرون عن الحقيقة بكلمة «Truth»، ويجمعونها على «Truths»، قائلين إن لكل إنسان وجهة نظر، ولكل إنسان حقيقته الخاصة. هذا يضع الإعلام في أزمة كبيرة.

## أزمة «الحقيقة»

من دون شك، هناك أزمة. إذا كانت الأندلس هي «الفردوس المفقود»، كما درّسونا في المدارس، وهي قد سُلبت من المسلمين، فلا نستطيع أن نمنع اليهودي من اعتبار فلسطين فردوسه المستعاد.

الإعلامي يتعرض لهذا المأزق الفلسفي كل يوم. فإن شعر به كل يوم، فعليه أن يغير عمله، وإن لم يشعر به قطّ، فعليه أن يغير عمله أيضاً. لا يجوز للإعلامي أن يكون فيلسوفاً، ولا أن يكون ساذجاً. يكفي أن يكون ذكياً، وأن ينقل قدرًا كبيراً من المعلومات لزبائنه، حتى يتمكنوا هم من استخراج حقائقهم الخاصة بأنفسهم.

معلوم أننا نتحدث عن الأخبار فقط. والإعلام يحمل أيضاً الترفيه والثقافة، ولا نتعرض لهذين بشيء في كلامنا، مع ما فيهما من القضايا نفسها، وإن بقدر وشكل مختلفين.

ومن القضايا التي تهم الفلسطينيين: التعتيم الإعلامي، وهي ليست بعيدة عن مفهوم الرأي والرأي الآخر. فتحن في وضع شديد الغرابة: نحن في الضفة وغزة نعيش في سفينة ثلاثة أرباعها قد غرق، ونعيش حياتنا على الربع الباقي، ونغطس. بلدنا تؤول، وشخصيتنا الوطنية تتلاشى. ورغم ترديدنا المضحك المبكي لكلمة «فلسطيني»، فشخصيتنا الوطنية تتلاشى. بلغ ببعضهم الأمر أن صكّوا تعبير «الإنسان الفلسطيني». ولعلك سمعته! ربما أننا نكثر من التكلم عن هويتنا الفلسطينية لأنها فعلاً تتلاشى. وفي وضع كهذا نحاول، نحن الإعلاميين، رفع معنويات الناس بأن نعتم على كثير من الأخبار، فلا نذكر الكثير عن خذلان العرب الآخرين لنا، ولا عن فسادنا، ولا عن أمراضنا السياسية والاجتماعية، وهي جميعها مواد إخبارية ممتازة. ونخجل من تقييم الانتفاضتين الأولى والثانية، وما حققتا وما لم تحقّقا. كل هذا مفهوم، وربما أباحه البعض. وهل من المفيد للمريض أن يعرف كل تفاصيل مرضه؟

إذا سلمنا بمقولة إننا نغرق، فالمنطقي أن يحمي كل إنسان نفسه وأولاده، ولتذهب البلد إلى الجحيم. ولكنّ عندي مثلاً إعلامياً لعمل جاد ومفيد: حدثني المرحوم محمود يعيش، صاحب جريدة الشعب، في أواسط السبعينيات، عن عمله الصحافي عام ٤٨. قال بحماسة وتوقد: كنا نجمع الأخبار من كل مكان، نسأل الناس القادمين من كل مدينة وقرية، ونتقصّى، ونكتب أي البلدات سقطت، وماذا فعل اليهود هنا وهناك، وننشر ذلك في جريدة من ورقة

واحدة ونبيعها. رأيت فيه، وهو يحدثني، مثلاً للصحافي المحترف في أبسط صورة ممكنة. هو يقول للناس الأخبار، فقط.

لكن الدنيا تعقدت، والخبر موجود في الوكالات، ولا حاجة بك إلى الركض وراءه. المطلوب الآن هو ماذا أنشر وماذا لا أنشر. صحيح ما قاله لي أحدهم بعد أن نشرت مقالاً تجاوز الحدود المرسومة. قال لي: «هذا ما بينحكى فيه». نعم، هناك أشياء لا يجوز أن تنشر. وسيظل الناس في مجالسهم يتهامسون بأخبار وأنصاف أخبار وشائعات. وسيظل الأكاديميون متميزين بالجرأة على طرح موضوعات لا يسمح بنشرها في الإعلام الجماهيري. هم يدرسونها بعمق وبلغة مغلقة دون الناس، ودراساتهم لا تفيد أحداً.

في المحصلة، كل قوم، لهم الإعلام الذي يستحقونه. ولم أجد أن تدريس الإعلام يفيد قيد شعرة في رفع سقف الحرية الإعلامية. كما لم أجد الوعي بالمشكلة يساهم في حلها. المسألة مسألة قوى سياسية ونظام حكم. والمسألة الأخطر في وضعنا الفلسطيني، الإصرار على معرفة كل تفاصيل المرض، في سبيل تكوين رؤية إيجابية ■

\* مدير البرامج في قناة الجزيرة



عماد الأصفر

(احترام سيادة القانون، بما في ذلك المثلول أمام القضاء، مع السعي لتطوير التشريع والضغط لإنشاء محاكم مدنية مختصة بقضايا النشر)

«إن الإعلام كسلطة رابعة لا يستطيع ضمان النتائج الإيجابية لعمله، حتى ولو قام به بشكل مثالي ومحترف، إلا إذا قامت بقية السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بدورها على أكمل وجه، وتعاونت معه وتعاون معها تعاوناً تاماً..»

وقد قالوا قديماً إن على الصحافي أن يمتلك: عقل فيلسوف، وحكمة قاضٍ، وإحساس شاعر، وشجاعة فارس.. ونظراً لتشابك مهام الصحافي بمهام أقرانه من منتسبي السلطات الأخرى، كان لزاماً على المشرعين في كل مجتمع صياغة وإقرار القوانين الناظمة لهذه المهنة بما يكفل حقهم وحق جمهورهم ويحدد واجباتهم ويمنعهم من الانحراف أو المغالاة..»

وطالما أن الصحافي من أشد الناس مطالبة بتعميم سيادة القانون وفرض النظام على الجميع وإخضاعهم للمساءلة والرقابة والمقاضاة، فإن من واجبه البدء بنفسه والقبول بالمراجعة والمساءلة وحتى المقاضاة واتباع كافة القوانين واللوائح بنزاهة والعمل بمقتضى ما تسمح به، سواء أعجبه أم لم تعجبه..»

إن احترام وتكريس سيادة القانون، من قبل الصحافيين قبل غيرهم، عنصر أساسي من عناصر الأمن الإنساني، ويجب عدم الاكتفاء بإعلان ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، بل يجب أن يكون هناك أيضاً تجسيد عملي لها..»

## خروج الصحفيين للمحاكمة

### عماد الأصفر\*

الإعلام، شأنه شأن غيره من أدوات المجتمع وأجهزته، ليس فوق الشبهة أو المساءلة أو الاتهام بالتقصير. وحين نقول هذا، فإننا لا نقصد، بطبيعة الحال، رجال الإعلام، لا فرادى ولا مجتمعين، وإنما الدور والبيئة والمسؤولية الإعلامية التي يتحكم فيها رؤساء التحرير وأصحاب المؤسسات الإعلامية ومن يمولهم أو يُعينهم أو يساندهم، أكثر مما يتحكم فيها الصحفيون أنفسهم.

وبما أننا نتحدث عن البيئة المجتمعية، فإن من البديهي القول إن الإعلام كسلطة رابعة لا يستطيع ضمان النتائج الإيجابية لعمله، حتى ولو قام به بشكل مثالي ومحترف، إلا إذا قامت بقية السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بدورها على أكمل وجه، وتعاونت معه وتعاون معها تعاوناً تاماً.

قالوا قديماً إن على الصحفي أن يمتلك:

- عقل فيلسوف، لأنه مطالب بمعرفة الكثير عن كل شيء، حتى يتمكن من فهم ما يدور في شتى المجالات، وينقل حقيقة ما يجري من حولنا بصورة واضحة ومفهومة وعلى أوسع نطاق.
- حكمة قاض، حتى يكون موضوعياً في نقل فحوى الأحداث، مهتماً بالوقائع والحقائق، وعادلاً في تعامله مع أطرافها كافة، مهما بلغت قوتهم أو توطدت علاقته بهم.
- إحساس شاعر، حتى يكون مرهف الإحساس، محبباً للإنسانية، كارهاً للظلم والاستبداد، منحازاً للقيم السامية، وحتى يكون قادراً على نقل ما يريد بلغة معبرة دقيقة وواضحة وموجزة.
- وربما يتوجب علينا أن نراكم على ما سبق صفة رابعة، هي شجاعة الفارس، حتى يكون قادراً على كشف المستور، مهما كان، وعلى المواجهة، مهما اشتدت، وعلى التمسك برأيه، مهما كلفه ذلك.

فمهنة المتاعب أو صاحبة الجلالة، تحتاج الكثير من المؤهلات، لأنها:

- سلطة رابعة، ولم يكن احتلالها لهذه المرتبة وفقاً لترتيب الأهمية أو مدى التأثير، بمقدار ما كان وفقاً لموعد ولادتها، فأهميتها ومقدار تأثيرها يزيد أحياناً عن أهمية وتأثير غيرها من السلطات.
  - عامل من عوامل التأثير على ما يسبقها من سلطات، بحكم دورها الرقابي الموضوعي والمحايد على أداء غيرها من السلطات الثلاث.
  - عامل تطوير أو تغيير لهذه السلطات، بحكم قدرتها على فتح أوسع أبواب النقاش وعرض الآراء تمهيداً لبلورة رأي عام.
  - جسر التواصل الأبرز بين الحاكمين والمحكومين، وصاحبة التأثير المتبادل عليهم، بحكم قدرتها على نقل المعلومات والآراء والتوقعات والطموحات.
  - وسيلة من أبرز وسائل الاتصال بين الشعوب ونقل المعرفة والتثقيف والتنمية.
- ونظراً لتشابك مهام الصحافي بمهام أقرانه من منتسبي السلطات الأخرى، ونظراً لحساسية وتأثير القضايا التي قد يطالها قلمه أو ترصدها عدسته أو يسجلها عبر ميكروفونه، كان لزاماً على المشرعين في كل مجتمع صياغة وإقرار القوانين الناظمة لهذه المهنة بما يكفل حقهم وحق جمهورهم ويحدد واجباتهم ويمنعهم من الانحراف أو المغالاة.
- فالعلاقات السائدة بين أطراف مربع السلطات متداخلة، بحيث تسعى السلطة التنفيذية إلى تقييد مقدار الحرية الصحافية تحت شعار مطالبتها بالحرية المسؤولة، في حين تطالبها سلطة القضاء بالخضوع للقوانين خضوعاً أعمى، ويبقى على سلطة التشريع أن تسهر لكفالة حق كل طرف في العمل لإشاعة السلم الأهلي وخدمة المواطن وتنمية الوطن.

## قوانين العمل الصحافي

ولا شك أن القوانين الناظمة لعمل الصحافة في مختلف البلدان، حتى أشدها قمعاً للحريات، تستند إلى المواثيق الإنسانية الدولية، فتتيح نظرياً للصحافة أن تحصل على المعلومات وتشرها وتمارس دورها الرقابي الشعبي وتنتقل مختلف الآراء وتقترح الحلول وتصنع رأياً عاماً، ولكن الأمر لا يجري بهذه الشفافية على أرض الواقع، ففي كثير من الدول، تفرض أنظمة الطوارئ والأحكام العسكرية، وفي بلدان أخرى، تظل القوانين حبيسة الأدراج، وتُكتم أفواه الصحافيين، إن لم يكن بالقوة المادية، فبالترهيب الذي قد يقود إلى حمل بعض الصحافيين على فرض رقابة ذاتية على أنفسهم، ويجري في الغالب فرض صياغات قانونية مطاطة وحمالة أوجه وتفسيرات عديدة يجندها الحاكمون لصالحهم، فتميل بنودها حيث يريدون ويشدد عودها حين يرغبون، أو يجري إلحاق لوائح داخلية وتفسيرية للقانون، ما يفقده جوهر العدل والإنصاف ويجعله مدار جدل وخلاف بدلاً من كونه مرجعاً للفصل بين المختلفين.

هذا في الدول الأقل تمتعاً بالديمقراطية، أما في الدول المتقدمة، فالصحافة تحظى بحرية أكبر رغم المحاولات الذكية لاحتوائها أو السيطرة عليها من قبل خصومها المتنفذين، وذلك بفضل سيادة القانون على الجميع واستقلالية القضاء وما توفره المنظمات الحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني ونقابات الصحافيين من حماية ودفاع عن الحريات العامة والحقوق، وعلى رأسها حق الحصول على المعلومة وحق نشرها.

وكما هي مهنة الطبيب إنسانية محضة في كل الظروف، ولا يجري تغيير مقاصدها تبعاً للظروف والأهواء؛ فكذلك هي مهنة الصحافة رغم الفروق البنيوية بين المهنتين، فمثلاً، لا يمكن اعتبار الشخص طبيباً إلا بعد تخرجه من كلية جامعية معترف بها، في حين لا تعتبر الدراسة الأكاديمية شرطاً لامتهان الصحافة، لأنها فرع إنساني من الحياة بحد ذاتها، ولأن شرطها الأساس هو الموهبة التي تصقل بالتجربة المهنية.

وإذا كان الخطأ الطبي الذي يحصل نتيجة التشخيص أو الجراحة أو وصفة الدواء وأوقع وفاة أو عاهة صعب الإثبات في كثير من الحالات، فإن أخطاء الصحافيين أيضاً قد تسبب أضراراً، إما في الأرواح أو الممتلكات أو الناحية النفسية والمعنوية لكثيرين، وهو ما قد يصعب إثباته أيضاً في بعض الأحيان.

تسعى المؤسسات الطبية المرموقة إلى تزويد أطبائها بتأمين ضد الأخطاء الطبية، ما يسهل عليها الحفاظ على سمعتها وحل بعض القضايا التي ترفع ضدها في المحاكم نتيجة خطأ طبي معين؛ ولكن المؤسسات الصحافية لا تقوم بذلك في الغالب، فهي تقوم بإجراء احتياطي استباقي، حيث تعرض تقاريرها المثيرة للشكوك على مستشار قانوني متخصص، ولكن ذلك ليس إجراءً ثابتاً في كافة المؤسسات، حيث يبقى الأمر خاضعاً لحسن تقدير المحرر وهيئة التحرير، فضلاً عن أن الخطأ القابل للمقاضاة قد يقع أثناء البث المباشر بحيث يستحيل تصحيحه.

كما تتمتع مهنة الطب في شتى أرجاء العالم بوجود نقابة مهنية قوية تدافع عن مصالح أعضائها وتحميهم؛ أما الصحفيون، فإنهم، ورغم كثرة المنظمات الخاصة بهم، لا يتمتعون بالحماية المطلوبة من المتنفذين، سواء كانوا سياسيين أو أمنيين أو اقتصاديين أو عشائر وعائلات وجماعات دينية، ولا حتى من أصحاب المؤسسات الإعلامية ولا من الجهات التي يراقبون أداءها.

وفي مهنة الطب تشديد على الأخلاقيات المهنية، حيث يجبر الطبيب على احترام خصوصيات وأسرار مرضاه، ويجبر أيضاً على علاج كافة المرضى حتى لو كانوا من أعدائه الشخصيين أو أعداء شعبه، كما نرى في الحروب أحياناً. وكذلك يتوجب على الصحافي في الالتزام بأخلاقيات مهنته التي تحرم عليه حجب الحقائق أو تغييرها أو إهمال القضايا المهمة للمواطنين، سواء كانت تصبّ في مصلحته أو عكسها.

ويميل الصحفيون إلى تعميم حقوقهم والتعامي عن أخطائهم والترويج لفكرة أن الصحافة دائماً على حق وأنها مظلومة وأن أتباعها جند أوفياء للحقيقة، ولكن، ورغم وجاهة هذه الأقوال في غالب الأحيان، إلا أن المنطق يفرض علينا الإقرار بأن الصحفيين بشر وليسوا منزهين عن الهفوات والأخطاء، بل والخطايا أحياناً، أو اتباع المآرب الشخصية والجهوية، ولو على حساب مبادئ مهنتهم، ما يجعلهم أيضاً تحت المحاسبة، حتى وإن كانت محاسبة الآخرين ومساءلتهم والرقابة عليهم جزءاً من مهامهم الدائمة.

وظالما أن الصحافي من أشد الناس مطالبة بتعميم سيادة القانون وفرض النظام على الجميع وإخضاعهم للمساءلة والرقابة والمقاضاة، فإن من واجبه البدء بنفسه وضرب المثل الحسن في العمل بشفافية والقبول بالمراجعة والمساءلة وحتى المقاضاة واتباع كافة القوانين واللوائح بنزاهة والعمل بمقتضى ما تسمح به، سواء أعجبت أم لم تعجبه، مع

احتفاظه طبعاً بحق مناقشتها والسعي لتطويرها وتعديلها لتكون أكثر نزاهة ولتواكب احتياجات وتطورات الحياة والمهنة.

## قضايا أمام المحاكم

في المجتمع الفلسطيني، لا تتوفر حالات كافية أو مكتملة يمكن دراستها لحالات أو قضايا تمت خلالها مقاضاة صحافي، كما لا تتوفر حالات رفعت فيها شكاوى من قبل الصحافيين أو ضدهم أمام المحاكم. ففي مجتمع ما زال يحتكم في كثير من علاقاته للعشائرية وللروح الوطنية ولأخلاق التسامح، وفي مجتمع ما زال يزرع تحت نير الاحتلال وجور قوانينه وتعسف إجراءاته؛ غالباً ما تجد كل الشكاوى حلولاً توافقية قبل وصولها إلى جلسات المحكمة والبت فيها من قبل القضاة.

وقد مرت في الصحافة الفلسطينية عدة قضايا لم يصل التقاضي فيها إلى نهايته، بل تم حلها في مهدها، ولم يكمل فيها أحد طرفيها السير فيها، لعل من أبرزها قرار رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض إغلاق مكتب الجزيرة في فلسطين ورفع دعوى ضد القناة أمام القضاء الفلسطيني بسبب انحيازها. وما أن صدر هذا القرار حتى سارع ناطقون رسميون من رئاسة الوزراء نفسها لمعارضته، وهو ما أدى، وبسرعة فائقة، إلى إلغاء أمر الإغلاق، والاكتماء برفع القضية إلى القضاء، وهو قرار تم تجميده وتحول إلى ما يشبه الإنذار أو التهديد للقناة.

ومن الحالات الأخرى التي وصلت للقضاء، الدعوى التي رفعتها سلطة حماس في قطاع غزة ضد صحيفة الأيام بعد نشرها رسماً كاريكاتيرياً لجلسة المجلس التشريعي بغزة وتحتها عبارة «اللاشرعية»، وحكمت المحكمة المنعقدة بغزة، وهي فاقدة للأهلية والولاية القانونية من وجهة نظر السلطة الفلسطينية وخبراء قانونيين، حكمت غيابياً بحبس رسام الكاريكاتير بهاء بخاري ورئيس تحرير الصحيفة أكرم هنية لستة أشهر مع وقف تنفيذ العقوبة لثلاث سنوات، ومنع توزيع الصحيفة في القطاع، وهو ما شكل عقوبة للجمهور أكثر من كونه عقوبة للصحيفة.

وقد اتخذت المحكمة المذكورة هذا القرار دون أن تبلغ إدارة الجريدة بموعد الجلسة، كما لم توجه أي مذكرة لإدارة الصحيفة بغزة أو رام الله لحضور جلسة المحكمة، حسبما أفادت الصحيفة.

ولعل من الحالات الأخرى تلك الدعوى التي رفعتها هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين ضد الصحافية امتياز المغربي، بعد نشرها مقالاً رأت الهيئة أنه يفتقر إلى الدقة والمصداقية، حول فساد مالي في الهيئة، فضلاً عن ممارسات لأخلاقية تقول الكاتبة إنها تشكل نهجاً ثابتاً في الهيئة. وقد سويت هذه الدعوى بعيداً عن الأضواء قبل الوصول إلى جلسات المحكمة، حيث أعلن قاضي محكمة الصلح في رام الله، عدم قبول الدعوى الجزائية، وبراءة الكاتبة المغربي من تهمة الذم والتشهير الموجهة لها من قبل هيئة إذاعة وتلفزيون فلسطين.

ورغم وجود العديد من القضايا التي تستحق العرض على القضاء كمنع توزيع الصحف الفلسطينية اليومية الثلاث الصادرة في الضفة الغربية (القدس، والأيام، والحياة الجديدة) في قطاع غزة بقرار من حكومة حماس بعد أن سمحت سلطات الاحتلال بدخولها، وكذلك منع السلطة الفلسطينية طباعة وتوزيع صحيفة فلسطين التابعة لحماس في الضفة الغربية، طواقم تلفزيون فلسطين من العمل في قطاع غزة؛ إلا أن هذه القضايا لا تصل إلى القضاء. ومعلوم أن حكومة حماس في غزة لا تعترف بأجهزة القضاء التابعة للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فيما تنظر الحكومة الفلسطينية إلى سلطة حماس على أنها سلطة انقلاب وأن التشكيلات القضائية التي نصبها في قطاع غزة ليست صاحبة اختصاص ولا أهلية.

وفي سابقة تؤثر على مدى اهتمام واحترام الصحفيين لدور القضاء، رفع الصحافي حسام عز الدين مراسل صحيفة الأيام شكوى إلى الهيئة المستقلة لحقوق المواطن ضد النائب العام، بعد إصداره أمراً يمنع نشر معطيات أوردتها الشرطة خلال مؤتمر صحافي بشأن حادث احتراق محطة وقود في رام الله، ولم ينظر في هذه الشكوى أيضاً. حتى إن الحادث الذي أدى إلى وفاة عدة أفراد من أسرة واحدة قد طويت صفحته بصلح عشائري.

وجاء في نص الشكوى المقدمة من قبل الصحفي عز الدين أنه يتفهم حق النائب العام في منع النشر لدواع أمنية أو خشية التأثير على مجريات التحقيق، ولكن أمر عدم النشر هذا يجب أن يسبق المؤتمر الصحافي وأن يحدد بسقف زمني ولا يجوز أن يظل ساري المفعول.

إن احترام وتكريس سيادة القانون، من قبل الصحفيين قبل غيرهم، عنصر أساسي من عناصر الأمن الإنساني، لكن الأمن الإنساني لا ينحصر في إقرار سيادة القانون فقط، فعدم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم حمايتها وعدم الوفاء بها، يعتبر ظلمًا فادحًا وإضرارًا بالأمن والسلم وبالتممية التي تسعى إليها المجتمعات. ويجب عدم الاكتفاء بإعلان ترابط حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، بل يجب أن يكون هناك أيضًا تجسيد عملي لها ■

\* مدير البرامج في تلفزيون فلسطين



محمد دراغمة

(إعطاء الاهتمام الكافي بقضايا الرأي العام واهتماماته من خلال المعلومات الموثقة والعناية بالضئات والمناطق المهمشة)

«إن الجمهور يبحث عن وسيلة الإعلام التي تقدم له أكثر المعلومات أهمية، ويعزف عن تلك التي لا تقدم له هذا النوع من المعلومات. لكن من الناحية العملية، قد تقع وسائل الإعلام في أخطاء وخطايا تلحق بها أضرار.. وأكثر المعلومات أهمية للجمهور، هي تلك التي يكون لها تأثير في واقعه، وفيما يتلقاه من خدمات على اختلاف أنواعها من سياسية واقتصادية وحياتية يومية. والأولويات دائماً مرنة، تبعاً للمتغيرات.. وأسوأ ما قد تقع فيه وسيلة إعلام هو التكرار، تكرار الأخبار والمتابعات، دون تقديم الجديد والمؤثر والمثير.. ويميل بعض الصحفيين إلى المبالغة والتحويل، معتقدين أن ذلك يعطي قصصهم قوة جذب. ربما يكون هذا صحيحاً بعض الشيء، فالقصص والأخبار القوية تجذب جمهوراً أكبر. لكن مثل هذه المبالغات تقود تدريجياً إلى تراجع مصداقية وسيلة الإعلام، وتالياً عزوف الجمهور عنها.. والجمهور لا يفرق بين وسيلة إعلام وأخرى وفق الهوية السياسية أو الوطنية، إنما وفق الهوية المهنية..».

### \* محمد دراغمة

يدل الجذر اللغوي لكلمة الإعلام على المهمة الأولى لوسائل الإعلام، وهي نقل المعلومات. تمامًا مثلما هو الأمر بالنسبة لمهمة وسائل المواصلات في نقل الأفراد والسلع. ويمكن القول إن وسائل الإعلام هي منجز تاريخي ابتكره الإنسان للحصول على خدمة ما، شأنها في ذلك شأن المخترعات والابتكارات الأخرى.

وفي مختلف مراحل التاريخ، لعب نقل المعلومات دورًا مركزيًا في كل نشاط إنساني. لكن لوسائل الإعلام أولويات في ذلك، تحددها وفق الأهمية والاختصاص. فوسائل الإعلام السياسية تعطي الأولوية لكل حدث أو تطور سياسي، ووسائل الإعلام المتخصصة الأخرى مثل الاقتصادية والفنية تعطي الأولوية للأحداث والتطورات التي تقع ضمن اختصاصها. وكل واحدة من وسائل الإعلام تحدد أولويات متابعتها في نطاق اختصاصها وفق أهميته وتأثيره على مصالح القطاعات الأوسع من الجمهور.

لكن، هل يكون الأمر على هذا الحال دائمًا؟

نظريًا، يجب أن يكون كذلك، وإلا، فإن أداء وسيلة الإعلام يضعف ويتراجع ويتخلف في سوق المنافسة. فالجمهور يبحث عن وسيلة الإعلام التي تقدم له أكثر المعلومات أهمية، ويعزف عن تلك التي لا تقدم له هذا النوع من المعلومات. لكن من الناحية العملية، قد تقع وسائل الإعلام في أخطاء وخطايا تلحق بها أضرار.

### الجديد والمؤثر والمثير

إن أكثر المعلومات أهمية للجمهور، هي تلك التي يكون لها تأثير على حياته وواقعه ومستقبله، وفيما يتلقاه من خدمات على اختلاف أنواعها من سياسية واقتصادية وحياتية يومية. والأولويات دائمًا مرنة، تبعًا للمتغيرات. ففي فترة الأزمة المالية العالمية، تنافست وسائل الإعلام على البحث عن أخبار وإعداد تقارير وتحقيقات ومتابعات إخبارية حول كل ما هو جديد ومؤثر ومثير في تداعيات هذه الأزمة.

لكن أسوأ ما قد تقع فيه وسيلة إعلام هو التكرار، تكرار الأخبار والمتابعات، دون تقديم الجديد والمؤثر والمثير. فالجمهور حتماً سيلقي جانباً بالنبا أو بالمعالجة الصحافية التي لا تحمل ما هو جديد ومؤثر ومثير.

ففي مجتمع خاضع للاحتلال، مثل المجتمع الفلسطيني، فإن أولوية الجمهور تذهب إلى كل ما هو جديد ومؤثر على حياته اليومية، لكن وقوع وسائل الإعلام الفلسطينية في أسر هذا النوع من الأخبار والمتابعات، أدى إلى إضعاف إقبال الجمهور عليها، فغالبية الأخبار والمتابعات التي تنقلها وسائل الإعلام عن ممارسات الاحتلال، لا تحمل الكثير من الجديد، لذا، تجد الجمهور وقد ملّ منها، وأخذ يبحث عن وسائل إعلام بديلة. فالأخبار اليومية عن مفاوضات تجري منذ حوالي عقدين دون أي تقدم حقيقي، وأخبار الاستيطان المتواصل منذ العام ٦٧ حتى اليوم دون توقف، وأخبار الحواجز العسكرية والإجراءات المشددة المتبعة فيها، كلها لم تعد تشكل أخباراً جذابة للجمهور الفلسطيني.

لكن، هل يعني ذلك أن تتوقف وسائل الإعلام الفلسطينية عن تغطية ممارسات الاحتلال والمفاوضات؟ بالتأكيد لا. لكن التحدي الذي يواجه وسائل الإعلام في تغطية حدث مستمر يكمن في البحث عن كل ما هو جديد ومثير ومهم في ذلك. فعلى سبيل المثال، إذا كانت إسرائيل تهدم بيوتاً في القدس وتبني بؤراً استيطانية في المدينة، فإن التحدي أمام الصحافي هو الذهاب هناك والبحث عن الجديد في ذلك، إذ ربما يكون الجديد في المعلومات، كمياً أو كيفياً، أو في المضمون، أو في الشكل واللون. ومن التجارب الحية في ذلك، الصحافي الذي ذهب إلى القدس وكتب عن مسار الاستيطان في المدينة على نحو أظهر أن إسرائيل تعمل على تركيز الاستيطان في المناطق التي تخطط لضمها من المدينة مثل البلدة القديمة والأحياء المحيطة بها. هنا يقدم الصحافي للجمهور مضموناً جديداً لقصة متكررة عن هدم البيوت والجمعيات الاستيطانية التي تستولي على مبانٍ في أحياء معينة من القدس، وتقيم فيها بؤراً استيطانية جديدة.

وربما يكون الجديد في الشكل فقط وليس في المضمون، أو ربما في الاثنين معاً. فالأخبار عن بناء وحدات سكنية جديدة في مستوطنة ما قرب نابلس، أو سيطرة متدينين يهود على بناية في حي البستان في بلدة سلوان لا يحمل

الكثير من الجديد. فمثل هذه الأنباء تتكرر منذ عقود. لكن عندما يذهب صحافي إلى تلك المستوطنة، أو ذلك الحي، مستعيناً في ذلك بزميل إسرائيلي أو أجنبي، كما حدث مراراً، ويصف لنا من الداخل شكل البناء القائم أو الجاري إقامته، وأعداد المستوطنين وعائلاتهم وتوجهاتهم، وأوجه العمل التي يمارسونها في الموقع، أو أي نشاط ديني أو اجتماعي أو سياسي، ويجري مقابلات معهم حول دوافعهم وتطلعاتهم وخططهم المستقبلية، فإنه بالتأكيد سيقدم قصة جديدة للجمهور.

## اجتياز العقبات

ربما يتذرع البعض بالصعوبات، لكن الصعوبات والعوائق جزء من بنية العمل الصحافي. فالصحافي لا يستطيع أن يقدم الجديد والمهم والمثير دون اجتياز تلك العوائق. ومهنة الصحافة، بخلاف كثير من المهن الأخرى، تقوم على اجتياز العوائق. فالمكتب لا يقدم للصحافي سوى العمل الرسمي والجاف والممل. أما الخروج من المكتب والبحث وإجراء المقابلات ومشاهدة ما يجري على الأرض، فإنه يوصله إلى اكتشاف الجديد والمثير والمؤثر.

وتستحضرني تجربة شخصية في بداية حياتي المهنية تعلمت منها درساً مهماً. فعندما كنت أعمل مراسلاً في شمال الضفة الغربية، كان أهالي المنطقة يقومون باعتصامات أسبوعية في أراضيهم احتجاجاً على الاستيطان، وقد أصابني الملل من الذهاب كل نهار كل جمعة لتغطية تلك الاعتصامات. لكن حدث ذات مرة أن ألقى أصحاب الأرض أنفسهم أمام الجرافات الإسرائيلية، ورفضوا المغادرة، مهددين بالموت دون أشجار زيتونهم التي كانت تلك الجرافات تقتلعها تباعاً. وعندما وصلني الخبر، لم أستطع كتابته على نحو مثير ومؤثر، لأنني فقدت تلك اللحظة التي يمكنني فيها وصف فلاح عجوز وهو يلقي بنفسه أمام أسنان جرافة معدنية ضخمة متوحشة لا قلب لها ولا مشاعر، في لحظة انفعال عاطفي كثفت علاقته بأرضه. تلك الأرض التي لا تمثل فقط مصدر عيشه، وإنما أيضاً الوعاء الإنساني والاجتماعي والقيمي لحياته التي أمضاها في تلك الأرض في شراكة كاملة مع محيطه.

## السلبى والإيجابى

ثمة قاعدة قديمة عن أهمية الإثارة في الأنباء الجديدة تقول: إذا عض كلب رجلاً، فهذا ليس خبراً، لكن إذا عض رجل كلباً، فهذا خبر، لأن فيه الكثير من الجديد ومن المؤثر. وثمة قاعدة أخرى تقول: عندما لا تكون هناك أخبار، فهذا يعني أن هناك أخباراً جيدة، في إشارة إلى أن الأخبار لا تحمل إلا ما هو سيئ، مثل وقوع حوادث وسقوط ضحايا.

وإن كان كثيرون يحبون هاتين القاعدتين الدارجتين بكثرة على ألسنة الصحافيين، وفي ورشات التدريب وقاعات المحاضرات؛ إلا أن تجربتي في العمل الصحافي بينت لي أن هناك دائماً ما هو جديد ومثير في المياه الراكدة، وأن الحوادث والضحايا ليست وحدها الأخبار الجذابة للجمهور. وربما يأتي حدث إيجابي من مصدر سلبى، حتى لو كان عدوًّا أو خصمًا. فالفلسطينيون اعتادوا على ألا يأتيهم من السلطات الإسرائيلية إلا ما هو سيئ. لكن ربما يحمل لهم إجراء إسرائيلي ما شيئاً جديداً يؤثر إيجاباً على حياتهم وعملهم. فهل يقدم الصحافي، والحال هذه، على متابعة هذا الجديد الإيجابي القادم من عدو؟ أم يعزف عنه قائلاً: لن أعمل على تجميل الاحتلال!؟

الصحافي مطالب بالبحث عن الجديد الإيجابي، وليس فقط السلبى. فربما تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراء يكون إيصاله للجمهور مهمًّا في اتخاذ قرارات بشأن نشاطاتهم الاجتماعية والاقتصادية. مثال ذلك تسهيلات تدخلها إسرائيل أحياناً على حواجز عسكرية، أو تمديد ساعات العمل على الجسور، فأبناء من هذا النوع، حتماً ستثير اهتمام الجمهور، لأنها تمس جوهر عملهم ونشاطاتهم اليومية. والصحافي، بتقديمه معلومات من هذا النوع، فإنه ليس فقط يجذب الجمهور الباحث عن كل ما هو جديد ومؤثر على حياته اليومية، وإنما أيضاً سيقدم خدمة لجمهوره الذي يحدد نشاطه الاقتصادي والاجتماعي وفق تلك الإجراءات.

## المبالغة والتهويل

يميل بعض الصحافيين إلى المبالغة والتهويل، معتقدين أن ذلك يعطي قصصهم قوة جذب. ربما يكون هذا صحيحاً

بعض الشيء، فالقصص والأخبار القوية تجذب جمهوراً أكبر. لكن مثل هذه المبالغات تقود تدريجياً إلى تراجع مصداقية وسيلة الإعلام، وتالياً عزوف الجمهور عنها. فعلى سبيل المثال، اعتاد صحافي على المبالغة في وصف إجراءات السلطات الإسرائيلية. وذهب حد الادعاء بوقوف إسرائيل وراء تصفيات محلية وانفجارات أثناء إعداد عبوات متفجرة. واعتاد أيضاً على خلق اقتباسات غير حقيقية عن معاناة الناس في منطقتة. وكانت النتيجة أنه تحول إلى أضحوكة في هذه المنطقة، وأدى كل هذا إلى تراجع مصداقية وسيلة الإعلام التي يعمل لصالحها.

الجمهور يريد الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة. والحقيقة وحدها كافية لأن تخدم الضحية. وأية مبالغة فيها حتماً سترتد عليها. مثال ذلك وسائل الإعلام الفلسطينية لطرف في الصراع الداخلي، التي بالغت في وصف إجراءات كل منهما ضد الأخرى، وأطلقت عليها أوصافاً غير مهنية، كان من نتائجها تراجع مصداقية وسائل الإعلام تلك. ولو قدمت تلك الأخبار والمتابعات بلغة صحافية محايدة، ودون مبالغة، وبما تحمله من جديد ومثير ومؤثر، فإنها حتماً ستخدم الفكرة السياسية لأصحابها أولاً، وستستخدم أيضاً وسائل الإعلام هذه بتكريسها مصدرًا مهمًا للأخبار. ولا توجد خسارة لوسيلة إعلام تعادل خسارتها لمصداقيتها.

## الانحياز

مثله مثل أي نشاط إنساني آخر، يتأثر العمل الإعلامي بميول القائمين عليه والعاملين فيه وأفكار. فالصحافي الفلسطيني حتماً سيكون منحازاً لشعبه في تغطية أي حدث يتعلق بإسرائيل. والصحافي الإسرائيلي كذلك. لكن العمل الصحافي الناجح يتم وفق قواعد مهنية وليس وفق الميول الشخصية. ربما تلعب الميول الشخصية دوراً في اختيار الصحافي القضية التي يعالجها، لكن المعالجة ذاتها يجب أن تتم وفق قواعد وأصول العمل الصحافي القائم على البحث عن المعلومات الحقيقية.

فالصحافي الإسرائيلي لا يستطيع أن يكتب بحيادية عن حق المستوطنين في الاستيطان في الأرض الفلسطينية، فموضوع مثل هذا هو وجهة نظر قابلة للطعن حتى بين الإسرائيليين أنفسهم، أما إن كتب تقريراً عن مسار التوسع الاستيطاني وأهدافه، فإنه حتماً يقدم المعلومات التي لن يشكك قارئ، مهما كانت قناعاته، بأهميتها كمصدر معلومات مهم عن الموضوع.

وكذلك الأمر بالنسبة للصحافة الفلسطينية الذي يعد موضوعاً عن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة. المؤكد أنه منحاز لأبناء شعبه، لكن عليه أن يقدم معلومات دقيقة عن الضحايا، بعيداً عن التهويل والتضخيم.

ربما ينجح صحافي ما في خداع الناس بعض الوقت، لكن حينما يكتشف الجمهور الحقيقة، فإن وسيلة الإعلام تلك ستفقد مصداقيتها، وسيتجه الجمهور إلى وسيلة إعلام أخرى أكثر مصداقية. ففي بحثهم عن المعلومات، فإن الجمهور لا يفرق بين وسيلة إعلام وأخرى وفق الهوية السياسية أو الوطنية، إنما وفق الهوية المهنية. وليس أدل على ذلك من أعداد الفلسطينيين الذين يقرأون صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية أو تلك الأخبار المترجمة عن بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية التي يرون فيها دقة لا يرونها في وسائل إعلامهم.

## التعتيم

يرى البعض أن التعتيم على قضية ما يحول دون وصول الجمهور إليها، وهذا اعتقاد خاطئ. فعندما نأت وسائل الإعلام الفلسطينية بنفسها عن تغطية أخبار الفساد الذي شاع في السلطة في المراحل الأولى لتأسيسها، أخذ الجمهور الفلسطيني يبحث عن تلك المعلومات من مصادر أخرى، بعضها منافس أو معاد للسلطة. وكثيراً ما كانت التقارير المتعلقة بهذا الموضوع مبالغاً فيها. ولو قدمت وسائل الإعلام المحلية معالجة إعلامية موضوعية لهذه القضية، فإنها ستحقق هدفين: الأول، تقديم معلومات حقيقية غير مبالغ فيها عن القضية، والثاني، تكريس نفسها كمصدر حقيقي للمعلومات الفلسطينية. لكن غيابها أدى إلى نتائج أضرت بها وبالسلطة التي اعتقدت أنها منحازة لها ■

\* مراسل وكالة AP العالمية



مهند عبد الحميد

(عدم التشويش على القضاء، والالتزام بعدم نشر أسماء أو صور متهمين لم يصدر بحقهم حكم قضائي، إلا في حال كانت القضية متعلقة بعامة الشعب بحيث تتطلب النشر)

«حماية الخصوصية، تعتبر مبدأً قائماً في الكثير من مدونات السلوك التي توافق عليها إعلاميون ومنظمات إعلامية، ونصت على مضمون واحد هو احترام الخصوصية..»

والإعلامي الفلسطيني مطالب بالامتناع عن نشر أي معلومات تسيء إلى كرامة الإنسان وتحط من كرامته. وهذا ينسجم مع خصائص البشر الذين يرغبون في الاحتفاظ بأسرارهم ومشاكلهم الشخصية بعيداً عن العلنية أو التشهير. وبالقدر الذي لا تهم فيه هذه الخصوصيات الرأي العام، ولا تتعارض مع الحريات العامة، بالقدر الذي يصبح تداولها وتسيط الأضواء عليها مساً بحقوق المواطن..»

إن عدم التزام الإعلام بالمهنية هو الذي يدفع القضاء إلى حجب المعلومات تجنباً للتأثير السلبي على مسار القضية المطروحة، سواء كان التأثير على القاضي بشكل غير مباشر أو التأثير على العدالة بشكل مباشر. وحجب المعلومات يأتي من واقع الاستقلالية التي يتمتع بها القضاء

غير أن استقلال القضاء لا يتأتى بانغلاقه على الإعلام، فلا ينبغي إغفال الدور الإيجابي للإعلام ولا للحظة واحدة، فمن الضروري وجود التنسيق الإعلامي بين عمل المؤسسة القضائية والإعلامية، حيث إن انتقاد القضاء لا يمس هيئته، كما أن انتقاد القوانين لا يمس السلطة التشريعية، مثلما نجد أن رقابة الإعلام تعزز قوة القضاء ومنعته..».

\* مهند عبد الحميد

ترتبط أخلاقيات الممارسة الإعلامية في العديد من البلدان بالتقاليد والقيم التي استتبطها إعلاميون من تجاربهم الخاصة بصيغة موثيق شرف أو مدونات سلوك إعلامية، تلك المدونات التي وضعت المعايير الأخلاقية للإعلاميين من أجل تحقيق أكبر قدر من الأمانة والصدق في نقل المعلومات، وتتحول بالممارسة إلى أخلاق وآداب جماعية وواجبات داعمة أو معوضة للتشريع والقوانين التي تضعها السلطات كناظم لعمل الإعلاميين، والتي عادة ما ترتبط بمستوى تحقق ورسوخ الديمقراطية أو افتقادها في تلك البلدان.

حماية الخصوصية، تعتبر مبدأ قائماً في الكثير من مدونات السلوك التي توافق عليها إعلاميون ومنظمات إعلامية، ونصت على مضمون واحد هو احترام الخصوصية، فجاء نص يؤكد على: «حق الأفراد في الخصوصية وعدم خرق هذا الحق»، ونص آخر يدعو إلى: «احترام الحق الفردي في الخصوصية»، أو «الاحترام الإنساني للخصوصية الفردية.. والتعامل الحسن مع الأشخاص الذين تتناولهم الأخبار». وجاء في نص مدونة السلوك المهني الفلسطيني: «الالتزام بعدم نشر أسماء أو صور متهمين لم يصدر بحقهم حكم قضائي، وعدم نشر صور الضحايا بطريقة تؤثر على كرامتهم أو مشاعر ذويهم أو مشاعر المواطنين عامة».

هل يتناقض عدم التشويش على القضاء مع الحق في المعرفة، وهو من بين الحقوق الإنسانية والأساسية ويتيح للمواطن معرفة ما يدور في بلده؟ تقول نصوص معظم المدونات: «لا يجوز للصحافي أن ينشر أو يفضي بالمعلومات التي تمس بسمعة التحقيق القضائي أو تمس بحقوق المواطن وتهدد الوحدة الوطنية وأمن الدولة. وتطالب مدونة السلوك المهني الفلسطيني أيضاً بـ«عدم التشويش على القضاء». ولكن، كيف يمكن التوفيق بين المبدأين؟

الإعلامي الفلسطيني مطالب بالامتناع عن نشر أي معلومات تسيء إلى كرامة الإنسان وتحط من كرامته. وهذا ينسجم مع خصائص البشر الذين يرغبون في الاحتفاظ بأسرارهم ومشاكلهم الشخصية بعيداً عن العلنية أو التشهير. وبالقدر الذي لا تهم فيه هذه الخصوصيات الرأي العام، ولا تتعارض مع الحريات العامة، بالقدر الذي يصبح تداولها وتسليط الأضواء عليها مساً بحقوق المواطن.

مطلوب من الإعلام التقيد بالمبادئ والقيم التي تفرضها أخلاق المهنة ومعايير السلوك المهني، ومطلوب من القضاء التقيد بنصوص قانونية واجبة التنفيذ والتطبيق (قانون العقوبات) وقوانين تنظم أصول التحقيق والمحاكمات. وإذا كانت السلطة التشريعية هي التي تصدر القوانين التي تقرر الحماية الاجتماعية، فإن السلطة التنفيذية معنية بتنفيذ تلك القوانين، في حين تتكفل السلطة القضائية بحماية الحقوق والحريات وتضفي الحماية على مصالح المجتمع من خلال تطبيق النصوص القانونية تطبيقاً حيادياً ونزيهاً. القضاء بهذا المعنى يصنع من النصوص الجامدة قرارات قضائية ملموسة وواجبة التنفيذ، ويسهر على تطبيق القانون. هذه الآلية تتطابق على النظام السياسي الديمقراطي الذي يفصل بين السلطات الثلاث ويسمح بنوع من الاستقلال فيما بينها على قاعدة التكامل. هذا الافتراض النظري لا يوجد ما يسندُه في التجربة الفلسطينية، وهذا يضعنا في تناقض بين المستوى النظري والمستوى التطبيقي.

الدور الإعلامي مناط به هنا، وبالدرجة الأولى، تعميم ونشر الثقافة القانونية والدستورية التي تدعم العدالة وتتحاز إلى الحقيقة، «تجربتنا الإعلامية تفتقد لمثل هذه الثقافة»، وأي دعاية إعلامية تشوش العدالة وتبتعد عن الحقيقة تعتبر سلبية وفي موقع مضاد للمصلحة العامة. الصراع الداخلي والحسم بانقلاب عسكري قدم نموذجاً من الدعاية الإعلامية التي شوشت العدالة فعلاً.

القضاء يعتمد على الأدلة والمستندات التي تتوفر بحوزته، ومن المفترض أن يلتزم الحيادية والاستقلال من أجل تحقيق العدالة. ولكن، هل يمكن للقضاء الاعتماد على الأدلة التي يعرضها الإعلام ويعتقد أنها صحيحة؟ الجواب نعم. في حالة عدم تناقض الأدلة التي يقدمها الإعلام مع الأدلة المعتمدة قانونياً التي بحوزة القضاء. ولا يستطيع القضاء اعتماد وجهات النظر والآراء التي يقوم الإعلام بالتركيز عليها في القضايا المطروحة للمناقشة إذا كانت خارج نطاق القضية ومخالفة للأدلة التي بحوزة القاضي. ثمة حلقة مفقودة بين الإعلام والسلطة القضائية، والسبب هو الأدلة التي بحوزة القضاء ولا يعرف الإعلام شيئاً عنها، والقول الفصل في هذه الحالة يكون للقضاء الذي لا يسمح للإعلام بالتشويش عليه.

## البيئة القانونية لعمل الإعلام والقضاء

في ٢٠/٥/١٩٩٤، أصدرت السلطة الفلسطينية قراراً يقضي باستمرار العمل بكافة التشريعات والقوانين التي كان معمولاً بها قبل بدء الاحتلال الإسرائيلي ١٩٦٧ وهي تشريعات غير ديمقراطية في مضمونها.

وفي الفترة بين عامي ١٩٩٧ - ٢٠٠٢، أقر المجلس التشريعي القانون الأساسي، أو الدستور المؤقت، كما أقر قانون السلطة القضائية، وقد شكل إقرار المجلس هذين القانونين خطوة نحو أعمال الأسس القانونية لتعاطي مبدأ سيادة القانون، واستقلال القضاء.

وأكدت الفقرة الأولى من المادة (١٠) أن «حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام». وأكدت المادة (١٣) عدم جواز «.. إخضاع أحد لأي إكراه أو تعذيب»، وحق المتهم في أي جريمة بـ«محاكمة قانونية تكفل له ضمانات الدفاع عن النفس، وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام». وشددت المادة (٩٧) من القانون نفسه على استقلالية القضاء.

هذه المواد شكلت ضمانات قانونية لتمتع الأفراد بحقوقهم الأساسية، غير أن محكمة أمن الدولة التي كانت قد أنشئت بموجب قرار رئاسي عام ١٩٩٥، شكلت مخالفة صريحة للمعايير الدولية الخاصة بالمحاكمة العادلة والإجراءات القانونية السليمة.

تجاهل القانون الأساسي لمحكمة أمن الدولة والعديد من القوانين التي لا تتسجم مع روح الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. كقانون العقوبات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، المعمول به في قطاع غزة، وقانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ المعمول به في الضفة الغربية، إلى جانب قانون العقوبات الصادر عن منظمة التحرير في العام ١٩٧٩. جميع هذه القوانين، منحت السلطة الوطنية الغطاء للانتهاكات. غير أن التراجع عن محكمة أمن الدولة وتشكيل «مجلس القضاء الأعلى» ووضع قانون للسلطة القضائية، شكلت خطوة متقدمة للأمام.

من جهة أخرى، جاء في قانون المطبوعات والنشر الصادر عام ١٩٩٥ في المادة ٢٧: «حظر نشر المقالات أو الأخبار التي من شأنها الإساءة لكرامة الأفراد أو حرياتهم الشخصية أو الإضرار بسمعتهم». لكن القانون قيد في مواد

أخرى حرية التعبير والنشر وتركت موادها المجال مفتوحاً لاجتهادات تحدّ من حرية التعبير، ولم يحدد محكمة ذات اختصاص للنظر في المخالفات.

ما تقدم يفسر ببطء القضاء وتردده في معالجة الملفات المطروحة، وما أكثرها، ويعكس ضعف التشريعات المتعلقة بالشأن القضائي، وعدم بلورة منظومة قوانين ديمقراطية، كقانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات وفي حقل الإعلام، قوانين بديلة للقوانين التي عفا عليها الزمن. إن حالة الشلل التي يعيشها المجلس التشريعي من شأنها إطالة الفراغ القانوني، وبقاء الشرخ بين الإعلام والقضاء.

### متى يكون دور الإعلام سلبياً؟

نظرياً، الإعلام يعمل بالشكل الإيجابي، وذلك استناداً للقوانين ومدونات السلوك. ويبرز دور الإعلام الإيجابي في التمسك بنشر الوعي والثقافة الوطنية ورصد الفساد والجرائم وتوظيف الرقابة الذاتية والتعاون مع السلطات التنفيذية والقضائية لاحترام معايير العدالة والالتزام بتطبيق القانون مقابل ذلك، ويستخدم الإعلام من قبل أطراف وجهات تغلب المصالح الفئوية والفردية على المصلحة العامة وعلى المبادئ، وهنا يقوم الإعلام بدور سلبي، كتبرير أو خلق صورة متناقضة أو متعارضة مع النص العقابي، وكخلق رأي عام باتجاه مضاد للقضاء دون منطق أو تبرير معقول، ما يؤدي إلى تشويش عمل القضاء والتأثير نفسياً وعملياً على حسن أدائه لمهمته التي من المفترض أن تكون نزيهة. إضافة لإرباك عمل المحاكم. وأحياناً يردد الإعلام معلومات ومفردات تساهم في تأجيج الخلاف بين المتخاصمين، ما يؤدي إلى الكراهية والفتنة، وفي أحيان عديدة، يقوم الإعلام بالتأثير على القرار القضائي لأغراض سياسية موجهة. وهنا يساهم الإعلام في حرف العملية القضائية عن مسارها ويضر بقضية العدالة. ويمكن حصر الجوانب السلبية في دور الإعلام بالآتي:

- إذا قام الإعلام بنشر معلومات كاذبة أو غير دقيقة من شأنها التأثير في القضاة والموظفين المكلفين بالتحقيق أو التأثير في الخبراء أو المحكومين والشهود الذين قد يُطلبون لأداء الشهادة. وإذا كان القصد من النشر إحداث تأثير أو كانت الأمور المنشورة كاذبة.

- إذا ساهم الإعلام بمنع أشخاص من الإفضاء بمعلوماتهم لذوي الاختصاص.
  - إذا نشر الإعلام أخباراً بشأن محاكمة قرر القانون سريتها، أو إذا منعت المحكمة نشرها، أو نشر تحقيقاً قائماً في جناية أو جنحة أو وثيقة من وثائق هذا التحقيق كانت سلطة التحقيق قد حظرت إذاعة شيء عنه.
  - إذا نشر الإعلام أخباراً بشأن التحقيقات أو الإجراءات في دعاوى النسب أو الزوجية أو الهجر أو التفريق أو العلاقات الجنسية غير المشروعة، بالإضافة إلى نشر مداوات المحاكم وما جرى في جلساتها العلنية بغير أمانة وبسوء قصد، بالإضافة إلى نشر أسماء أو صور المجني عليهم في جرائم الاغتصاب والاعتداء على العرض وأسماء أو صور المتهمين الأحداث وما جرى في الدعاوى المدنية أو الجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية. وتسبب ذلك في إلحاق ضرر أدبي ومسّ بسمعة الغير وإلحاق ضرر بمركزه الاجتماعي والمالي.
  - إذا قام الإعلام بإسناد واقعة معينة إلى متهمين بإحدى طرق العلانية، من شأنها، لو صحت، أن توجب عقاب من أسند إليه أو احتقاره في وسطه الاجتماعي والوطني.
  - إذا برر الإعلام الانتهاكات ودافع عن مرتكبيها وساهم في تضليل الرأي العام.
- إن معرفة الإعلام باختصاصات المحاكم ضرورة في توجيه المواطن. فالقانون يقيد المواطن بإقامة دعواه أمام المحاكم المدنية إذا كان يطالب بحق مدني، ويقيده بإقامة الشكوى الجزائية أمام المحاكم الجزائية. إن عدم معرفة هذا الاختصاص والخلط في عمل المحاكم يخلق تأثيراً سلبياً تجاه المواطن فيدفعه للاعتقاد بصحة الخطأ.
- عدم التزام الإعلام بالمهنية هو الذي يدفع القضاء إلى حجب المعلومات تجنباً للتأثير السلبي على مسار القضية المطروحة، سواء كان التأثير على القاضي بشكل غير مباشر أو التأثير على العدالة بشكل مباشر. وحجب المعلومات يأتي من واقع الاستقلالية التي يتمتع بها القضاء، وهو أمر واجب التقدير والاحترام والالتزام به من الجميع لا سيما الإعلاميين.

## لماذا السرية؟

«المتهم بريء حتى تثبت إدانته» قاعدة انطلق منها القضاء في كل مكان ووضع من أجل صونها مجموعة من الاعتبارات والضمانات التي تبدأ بسرية التحقيق من أجل توفير الحماية للمتهم من كل تشهير يقع عليه، فقد تنتهي المحاكمة بقرار الإفراج عن المتهم عند ثبوت براءته، وقد تتوفر الأدلة التي تكفي لإحالة على المحكمة المختصة، وبالتالي، فإن أي تشهير أو كشف يعتبر مساً بمبدأ السرية وحقوق المتهم، وبعملية التحقيق أيضاً.

ولهذا، جعل القانون جلسات التحقيق سرية، بينما جعل جلسات المحاكمة علنية، ولكن بعد أن استقرت الأدلة، وأدلى أصحاب العلاقة بأقوالهم وقدموا شهاداتهم. هدف العلنية من وجهة نظر القضاء هو: مساعدة الجمهور على الثقة بأداء القضاء في تحقيق العدالة والتطبيق السليم للقانون، وتقديم قوة مثال مقنعة للمواطنين. القضاء ملزم بالاستقلالية والحياد كمبدأ ثابت، وهو ملزم بحسم القضية المعروضة أمامه بأدلتها، بعيداً عن قيود الإعلام وضغوطه.

غير أن استقلال القضاء لا يتأتى بانغلاقه على الإعلام، فلا ينبغي إغفال الدور الإيجابي للإعلام ولا للحظة واحدة، فمن الضروري وجود التنسيق الإعلامي بين عمل المؤسسة القضائية والإعلامية، حيث إن انتقاد القضاء لا يمس هيئته، كما أن انتقاد القوانين لا يمس السلطة التشريعية، مثلما نجد أن رقابة الإعلام تعزز قوة القضاء ومنعته.

وثمة أربعة شروط لفرض التقييد على حرية التعبير:

- وجود علاقة سببية ملموسة بين النشر والمس بالمصلحة، مثل سلامة الجمهور، وأمن الدولة، والنظام العام، والحق في السمعة الطيبة، وكرامة الإنسان وحرية.
- وجود احتمال كبير لحدوث المس بالمصالح.
- النشر في فترة الحرب قد يزيد من احتمال المس بسلامة الجمهور.

• المس في حرية التعبير كوسيلة أخيرة، حتى في حال وجود يقين قريب للمس بالمصالح، يجب فحص إمكانيات أخرى للمحافظة على سلامة الجمهور وأمن الدولة دون اللجوء للمس بحرية التعبير.

بقي القول إن التجربة الفلسطينية لا تزال ملتبسة وغير راسخة سلباً أو إيجاباً، في غياب منظومة القوانين والمرجعيات وأجسام رقابة ديمقراطية وحديثة، وفي غياب معايير مهنية يمكن الركون لها، وفي غياب مجلس تشريعي ومجلس وطني فاعلين ■

\*كاتب وصحافي



نائلة خليل

(حماية الأطفال من المواد التي تؤثر سلباً على نموهم النفسي)

«في الإعلام الفلسطيني، ليست هناك خطوط عريضة لأخلاقيات مهنية في التعامل مع قضايا الأطفال بشكل عام، بل هي اجتهادات شخصية للإعلاميين، لذلك، من السهل أن ترى الصحف ووسائل الإعلام تعجّ بالتغطيات عن الأطفال، دون أن يتوقف أحد للسؤال: هل إطلاق لقب «الشهيد البطل» على ابن التاسعة أمر منطقي؟، أو هل وصف طفل أسير لا يتعدى الثالثة عشرة من العمر بـ«المناضل الصامد» أمر غير قابل للنقاش؟، بمعنى، هل نزع الطفولة عن الأطفال وإلباسهم ثوب البطولة والصمود أمر سهل وأخلاقي، ما دام يتناسب مع الجو العام؟

الصعوبة تكمن في عمل مادة صحافية لا تسيء للطفل وتضاعف معاناته، لأن أسهل شيء يستسيغه الصحافي هو تصوير الطفل الضحية وترك دموعه وألمه تروي القصة بدلاً منه، وبذلك، لا يتوقف الإعلام أمام خسارة الطفل وفداحة توثيق ما قاله أو فعله بالصوت والصورة مدى الحياة، بالنسبة له، كانت مجرد مادة إعلامية أو «خبطة»، سرعان ما يتم الانتقال الى ما بعدها، وهكذا..

إن معظم العاملين في الصحافة الفلسطينية ليسوا من خريجي كليات الإعلام، وهذا يجعل الأمر صعباً، فكيف يمكن أن تقنع أحدهم أن يتخلى عن تغطية مثيرة لقضية تخص طِفلاً ويجعلها أكثر مهنية بأقل الأضرار الممكنة على الطفل؟. مثل هذا النقاش سيكون عقيماً، لأنه، ببساطة، لا توجد له أية أرضية...».

## الأطفال في الإعلام.. خبر وضحية

نائلة خليل \*

بعد سبع سنوات من العمل في الصحافة المكتوبة، لا أذكر، على وجه التحديد، نظريات الأخلاقيات الإعلامية التي درستها في الجامعة، لكنني أعرف متى تكون أخلاقيات مهنتي ومهنتي مهددة أو على المحك، أو متى يبدأ جهاز «الإنذار» في داخلي يعطي إشارته الحمراء بأن هناك خطأ ما.

هذا الجهاز داخل كل صحافي وإعلامي فينا، بعضنا يقوم بصيانته باستمرار، ليبقى نشطاً، وآخرون يفضلون أن يعتليه الغبار، ولاحقاً الصدأ، لأنه مصدر جدل أو «وجع راس» كما يدعون، لا سيما عندما تكون التغطية الإعلامية تخص الأطفال، الفئة الأضعف في المجتمع.

لا أذكر عدد المرات التي رأيت فيها أطفالاً يكون أمام الكاميرا، أو تصدرت صورهم الصحف اليومية الفلسطينية، لأنها كثيرة جداً، والمؤلم أنها باتت مألوفة واعتيادية.

في الإعلام الفلسطيني، ليست هناك خطوط عريضة لأخلاقيات مهنية في التعامل مع قضايا الأطفال بشكل عام، بل هي اجتهادات شخصية للإعلاميين، لذلك، من السهل أن ترى الصحف ووسائل الإعلام تعجّ بالتغطيات عن الأطفال، دون أن يتوقف أحد للسؤال: هل إطلاق لقب «الشهيد البطل» على ابن التاسعة أمر منطقي؟، أو هل وصف طفل أسير لا يتعدى الثالثة عشرة من العمر بـ«المناضل الصامد» أمر غير قابل للنقاش؟، بمعنى، هل نزع الطفولة عن الأطفال وإلباسهم ثوب البطولة والصمود أمر سهل وأخلاقي، ما دام يتناسب مع الجو العام؟

في أحد الزقاق المؤدية إلى بيتنا في مخيم بلاطة، عادةً ما أتوقف أمام ملصق لطفل شهيد، لم يتعد الخامسة عشرة، كتب أسفله «نعي الشهيد القائد...»، في كل مرة تقع عيناى على الملصق، أقول: نحن ماهرون بمضاعفة خسائرنا فقط، هذا الطفل قتله الاحتلال، أي حرمه من حقه في الحياة، أما نحن، أبناء شعبه، فحرمناه من حق آخر، وهو أن يكون الطفل الضحية، الذي يحاسب قاتله ويصمه بقاتل الأطفال، هذا لا يعني أن الطفل الشهيد ليس

ضحية، لكن إطلاق لقب القائد والجنرال عليه كان مضرًا بكل الأحوال، ويُعطي إيحاءً بالندية، والطفل ليس نداءً لجندي مدجج بالسلاح على الإطلاق.

أما في التغطية الإعلامية لقضايا أخرى تخص الأطفال، ويكونون فيها ضحايا ظروف اجتماعية وصحية صعبة، أو كانوا شهود عيان على جريمة أو حادث عنيف؛ فحينها أدرك تمامًا أنني أمام أصعب عمل ممكن في الإعلام، ليس لأنه الحديث مع الأطفال أو استدراجهم صعب، فهذا هو الجزء السهل، أو بسبب وجود قوانين تضبط التغطية الإعلامية لقضايا الأطفال، أو تلك التي يكون الأطفال أحد أطرافها، فلا وجود لهذه القوانين في بلادنا. الصعوبة تكمن في عمل مادة صحافية لا تسيء للطفل وتضاعف معاناته، لأن أسهل شيء يستسيغه الصحافي هو تصوير الطفل الضحية وترك دموعه وألمه تروي القصة بدلاً منه، وبذلك، لا يتوقف الإعلام أمام خسارة الطفل وفداحة توثيق ما قاله أو فعله بالصوت والصورة مدى الحياة، بالنسبة له، كانت مجرد مادة إعلامية أو «خبطة»، سرعان ما يتم الانتقال إلى ما بعدها، وهكذا.

لكن ماذا كسب الطفل؟، في الواقع، لقد خسر، بدءًا من الألم النفسي الذي استعادته مرة ثانية وهو يروي ما جرى، كشاهد على حادث موت أو استشهاد أو ضحية جريمة اغتصاب أو تحرش جنسي، خسر نفسيًا ما لا يستطيع الصحافي أن يتخيله، وخسر اجتماعيًا، إن كان حديثه عن جريمة لها أثر الوصمة، مثل الجرائم الجنسية أو المخالفات القانونية التي يقوم بها الأطفال الذين يُطلق عليهم قانونيًا «الأحداث».

أما إذا كان هذا الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو تعاني عائلته من الفقر والعوز، وتم تصويره بوضع مؤثر - حسب رؤية الصحافي- ليدهش الجمهور ويعطيهم براهين على مساوية وضعه وعائلته، فهنا، بالتأكيد، تم استخدام مأساة هذا الطفل من قبل الإعلام، وكشف هويته وتوثيق ألمه، وهنا أيضا يجب أن يسأل الإعلامي نفسه: «هل يجب أن يرى الطفل هذا التقرير أو يقرأه عندما يكبر؟». السؤال الأهم لنا كإعلاميين: هل هناك طريقة لتسليط الضوء على المعاناة دون كشف هوية الطفل وإلحاق الوصمة به طوال العمر؟

شخصياً، لا أدعي أن عملي الصحافي طوال السنوات الماضية كان خالياً من السقطات والهبوات عند الحديث عن تغطية إعلامية أخلاقية لقضايا الأطفال، وهذا يعود لكثير من العوامل، أهمها عدم الاكتراث أصلاً بهذه الأخلاقيات في المشهد الإعلامي الفلسطيني، ومن يهتم، فاهتمامه قائم على اجتهاد شخصي، وليس بناء على نظام جاء بعد نقاش إعلامي واعٍ لأهمية مراعاة أخلاقيات معينة عند التطرق لقضايا الاطفال، وجعلها أولوية.

ولا بد من الإشارة هنا الى أن معظم العاملين في الصحافة الفلسطينية ليسوا من خريجي كليات الإعلام، وهذا يجعل الأمر صعباً، فكيف يمكن أن تقنع أحدهم أن يتخلى عن تغطية مثيرة لقضية تخص طفلاً ويجعلها أكثر مهنية بأقل الأضرار الممكنة على الطفل؟. مثل هذا النقاش سيكون عقيماً، لأنه، ببساطة، لا توجد له أية أرضية.

والأصعب أن هناك صحافيين على جهل تام بكيفية تغطية قضايا الأطفال وخصوصيتها. وهنا، أذكر تقريراً مصوراً عن «الأحداث»، مُنع من البث في تلفزيون فلسطين في اللحظات الأخيرة بعد اكتشاف مدير البرامج الإعلامي عماد الأصفر أن هذا التقرير مفخخ بالأخطاء التي لا تتغفر. لقد صور الصحافي الأطفال المدانين بجرائم، بدءاً من السرقة وهتك العرض، إلى التعدي على المال العام؛ صور مقابلات معهم وذكروا أسماءهم الكاملة، وكأنهم يتحدثون عن رحلة مدرسية، لا عن جرائم.

تم إلغاء التقرير بسبب اختراقه الفاضح للأخلاقيات الإعلامية بالتعامل مع الأطفال، لكنني واثقة أن هناك عشرات الصحافيين لا يدركون ما يقترفونه من أخطاء يومياً أثناء عملهم بهذه القضايا.

وبالنسبة لي، وأثناء كتابتي العديد من القصص والتقارير حول الأطفال، أحياناً كانت الأخلاقيات الخاصة بتغطية الأطفال واضحة المعالم، لكن في أحيان أخرى، كنت أدخل في «أزمة أخلاقية» داخلية حول معرفة الحدود، والتمييز بين الصواب والخطأ، لأنه، ببساطة، لا توجد صفات جاهزة للتعامل مع كل أزمة أو مشكلة يواجهها الصحافي في الميدان، كما لا يوجد وقت كبير لعصف ذهني حول كل قضية قبل إعداد التقرير أو القصة الصحافية.

ومع ذلك، أعترف أن هناك بعض التغطيات التي ما زلت حائرة بشأنها، وأتساءل دوماً: هل ابتعدت عن الأخلاق المهنية الخاصة بتغطية قضايا الأطفال عندما كتبتها؟، ويأتي جوابي «ربما»، لكن ليس عن قصد.

## تصوير الأطفال خلصة

ثمة تجربة مهنية أدخلتني في متاهة من الأسئلة، إن كان ما فعلته حينها ينسجم مع أخلاقيات المهنة أو يجافئها. كان ذلك في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٩، حين علمت من أحد مصادري عن وجود طفلين مصابين بإعاقة عقلية، مربوطين ببيت عائلتهما في قرية قرب رام الله، وأن وضعهما سيئ للغاية، ويعيشان في ظروف بائسة جداً.

ذهبت مع صديقتي التي يتطلب عملها أن توثق حالات اجتماعية بشكل ميداني، ودخلت البيت على أنني أعمل في مؤسسة إغاثية ما. كان الأب يعد طعام الغداء لنفسه، فرحب بنا على مضض، وأنهى ما يقوم به ليتفرغ لنا. تفحصت المكان بنظري بسرعة. وقعت عيناى على غرفة مغلقة بمفتاح، وتصدر منها أصوات غير مفهومة. بهدوء، تسللت إلى هناك، وفتحت الباب، حيث كان المفتاح فيه، وأذهلني ما رأيت!

طفلان في العاشرة من العمر، عاريان بالكامل، في غرفة لا توجد فيها أي قطعة أثاث أو سجاد، وتملاًها فضلات إنسانية، أحدهما كان مربوطاً بحبل أسود إلى ماسورة في الحائط، بينما بقي الآخر طليقاً في الغرفة، ويداه ملطختان بالبراز. لم يدم ذهولي أكثر من نصف دقيقة. أخرجت كاميرتي وبدأت ألتقط لهما الصور.

أنهيت مهمتي بسرعة، وأخفيت الكاميرا، وأغلقت الباب، وعدت حيث كنت، وسألت الوالد إن كان لديه أطفال معاقون أم لا. تردد بالإجابة، لكن طفله ذات الأربعة أعوام كانت فوتت فرصة أي مراوغة، وفتحت الباب بالمفتاح ودخلت إلى غرفة شقيقها، فخرج الأخ غير المربوط سريعاً، وأخرج الرجل.

عرفت من الأب أنهم ملوا العناية بهما، وقال الجيران إن الأهل لا يهتمون بهذين الطفلين، وتمضي الأم ساعات نهارها خارج القرية تطلب مساعدات من الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الأهلية لمساعدة طفلها المعاقين، ولا تنفق من هذا المال شيئاً عليهما، كما بدا الحال، وكما قال أكثر من مصدر.

عندما نشرت صحيفة «الأيام» التي أعمل فيها التقرير عن الطفلين، كنا حريصين في غرفة التحرير على تغطية العيون والأماكن الحساسة للطفلين، ولم يشر التقرير من قريب أو بعيد إلى اسمي الطفلين أو اسم عائلتهما أو القرية التي يعيشون فيها.

وحتى عندما سألتني زملائي وبعض مراسلي الفضائيات، بدافع الفضول أو إعداد تقرير عن هوية الطفلين، رفضت الإجابة. فما الفائدة من إخفاء هويتهم في التقرير، إن كنت سأكشفه لزملائي من الصحفيين، ففي كلتا الحالتين، سأعرض الطفلين والعائلة لوصمة ربما تظل كل فرد منها ومن القرية بشكل عام.

لكن النقاش الذي ظل يدور بيني وبين زملائي في غرفة التحرير كان حول أخلاقيات المهنة، فهل من الأخلاق المهنية أن أدخل بيت عائلة دون أن أكشف هويتي؟، وهل من الأخلاق أن أتسلل لتصوير الطفلين في غفلة عن الأب؟ كان جوابي: إن لم أفعل ذلك، فكيف كنت سأحصل على هذه القصة، وكيف من الممكن أن تستفز وزارة الشؤون الاجتماعية لتسارع لمساعدة الطفلين، كما حدث لاحقاً؟

حتى الآن، تدور هذه الأسئلة برأسي، ولا أحاول من خلال حديثي أن أجد تبريراً لكل صحافي يقوم بنفس ما قمت به، لكنني أعتقد جازمة أن لكل حالة خصوصية، وأنه يجب دائماً الحفاظ على أخلاقيات المهنة، وأنا في هذه القصة، بذلت أقصى ما أستطيع لحماية الأطفال، لكن النقاش في هذا الموضوع سيبقى مفتوحاً على مصراعيه.

### تشهير بالأم والطفل معاً

أما القصة الثانية، التي أثق تماماً أنني كنت منحازة فيها لأخلاقيات المهنة فيما يخص المرأة الطفل على حد سواء، فكانت في الثاني من كانون الأول ٢٠٠٧، لكن ما رأيته أنا أخلاقياً في حينه، لم يكن كذلك بالنسبة لإحدى وكالات الأنباء العاملة في الأراضي الفلسطينية.

القصة بدأت عندما علمت من مصدر في أحد مستشفيات مدينة نابلس، تحرير الشرطة لامرأة حبسها إخوتها في غرفة لا تليق حتى بحيوان لمدة خمس سنوات، ومن ثم تحويلها إلى مستشفى الأمراض العقلية بعد فحصها صحياً.

سريعاً، ذهبت إلى المستشفى في نابلس، وهناك، كانت المرأة في وضع مزري، ووصف أحد أفراد الشرطة المكان الذي حبست فيه.

بعد جمع المعلومات عنها، اتضح أنها مصابة بحالة نفسية صعبة، بسبب طلاقها وحصول زوجها على حضانة الطفل، فما كان من أشقائها إلا أن حبسوها في غرفة ملحقة بالمنزل، وبعد سنوات، أبلغ أحد سكان القرية الشرطة، ليس من باب الرحمة بهذه المرأة، بل نكاية بالأشقاء بعد خلاف معهم.

كتبت تقريراً عن الموضوع، دون أن أشير إلى اسم المرأة أو قربتها أو عائلتها، وكان ذلك في الثاني من كانون الأول ٢٠٠٧، في اليوم ذاته الذي نشرت فيه القصة في «الأيام»، نشرت وكالة الأنباء، عند الخامسة مساءً، القصة، بقلم مراسلها، لكن مع إضافة اسم المرأة والقرية في العنوان، والأسوأ نشر اسم الطفل الذي لم يتجاوز العاشرة من عمره.

أدهشني ما قرأت، فأرسلت رسالة إلى هيئة التحرير في الوكالة، أطلبهم بتفسير منطقي لما فعلوه، ونشرهم اسم الطفل والأم والقرية، فهم بهذا وصموا الجميع، وتحديدًا الطفل، الذي من السهل أن يجد قصته وقصة أمه ما زالت طازجة على الإنترنت بعد سنوات. شرحت للوكالة رأيي، وكيف أنها تعاطت بطريقة مثيرة مع قصة سيظل تأثيرها على الطفل مدى عمره، فقد وصمته الوكالة بأنه «ابن المرأة المجنونة».

لكن هيئة التحرير في الوكالة، اعتبرت أن نشر اسم المرأة وطفلها يأتي من باب إنصافها، وقالوا في رسالتهم: كيف نسأل عن أخلاقيات المهنة في مجتمع لا يوجد فيه قانون للمهنة من حيث المبدأ؟ إضافة إلى أن نشر اسم القرية، التي وصفتها هيئة التحرير بـ«القرية الظالم أهلها»، لا يأتي من باب الوصمة.

لم أقتنع حينها، ولا اليوم، برد الوكالة، وعندما أفكر أن الطفل قرأ أو سيقراً يوماً ما جاء عن أمه المريضة نفسياً التي عنونت الوكالة القصة باسمها، أشعر بالاستياء والحزن ■

**\*كاتبة وصحافية**



ناصر اللحام

(تعزيز المصلحة الوطنية والابتعاد عن الأجندات العائلية والجهوية والفئوية والشخصية ومصالح الأحزاب، والتفريق بوضوح بين الإعلان التجاري والخبر)

«من خلال متابعة العناوين اليومية للصحف المطبوعة والمواقع الإلكترونية في السنوات الأربع الماضية، نجد أن الإعلام الفلسطيني كان عرضة لحالة من استلاب العقل وطمس الحقائق وفقدان التوازن ونزع إرادة المصالحة..»

وقد امتاز الإعلام الفلسطيني في الفترة الماضية بسمات الفئوية والارتباك والارتجالية، فانقسمت الصحافة إلى فتح وحماس، مثلما انقسمت الأرض إلى ضفة وغزة..

وصارت الصحافة في فلسطين، فجأة، إعلاماً حربيّاً، كل طرف يحاول، قدر الإمكان، استخدام وسائل إعلامه للنيل من وطنية وأخلاق الطرف الآخر..

إننا أمام خطر حقيقي يهدد المشروع الثقافي الفلسطيني، وانتهى عصر المجاملات والنفاق، وعلى المسؤولين أن يساعدوا الصحفيين، وبسرعة، في تجاوز الأزمة النفسية التي خلفها الانقسام والافتتال، وأن ننشد مستوى أخلاقياً ثقافياً رفيعاً يعكس حضارة المجتمع الفلسطيني..

أما سوق الإعلان في فلسطين، فتعتبر سوقاً بدائية، سواء من ناحية الاستثمار، إذ إن مجمل سوق الإعلانات لا يتجاوز مليوني دولار؛ أو من ناحية الإنتاج، فمعظم شركات الإعلان ينقصها الاحتراف..

وتتلخص حالة الإعلان في فلسطين بأنها عبارة عن عملية استعراض عشائري واجتماعي مفرغ من قيمته الاقتصادية، وأن الإعلان لا يزال مرتبطاً بالطاوقسية والمباهاة، وليس مبنياً على أسس اقتصادية..».

## فساد الصحافة.. فساد الأمة

### ناصر اللحام\*

بعد أربعة أعوام على تجربة الإعلام الفلسطيني في ملعب الصراع الداخلي، يتضح أن السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني يعتمد على حسن النوايا أكثر مما يعتمد على قوانين اجتماعية أو أسس علمية. كما يتضح أن الصحافة لعبت دوراً مهماً في صياغة عناوين الصراع والتفنن بأشكال عرضه على الجمهور. بل إنها تملك قدرة هائلة على تقرير مصير الرأي العام، وبالذات الصحافة الإلكترونية، التي اتضح لنا فجأة أنها تملك مفاتيح جهنم.

ومن خلال متابعة العناوين اليومية للصحف المطبوعة والمواقع الإلكترونية في السنوات الأربع الماضية، نجد أن الإعلام الفلسطيني كان عرضة لحالة من استلاب العقل وطمس الحقائق وفقدان التوازن ونزع إرادة المصالحة.

وقد امتاز الإعلام الفلسطيني في الفترة الماضية بسمات الفتوية والارتباك والارتجالية، فانقسمت الصحافة إلى فتح وحماس، مثلما انقسمت الأرض إلى ضفة وغزة.

الصحافة في فلسطين، صارت فجأة إعلاماً حربياً، كل طرف يحاول، قدر الإمكان، استخدام وسائل إعلامه للنيل من وطنية وأخلاق الطرف الآخر. وقد أجمع أكثر من مئة صحافي اجتمعوا في مدينة أريحا في بداية أيار من عام ٢٠١٠ على أن الإعلام الفلسطيني في سنوات الصراع الداخلي، حمل الصفات التالية:

- خطاب تحريضي متبادل إلى حد فخري.
- الندية في الانتهاكات، فكلمنا نكل طرف بصحافي، سارع الطرف الآخر للتنكيل بصحافي محسوب عليه من باب الانتقام.
- استخدام بغيض للدعاية المضادة، حتى إنها لم تستخدم ضد الاحتلال من قبل.
- تضخيم كل طرف لأخطاء الطرف الآخر.

• الانتقائية في بثّ الأخبار لصالح خدمة طرف ضد طرف.

• الاعتماد أكثر على مصادر مجهولة.

• التلاعب بالألفاظ والمعاني والصور والمفاهيم.

• إهمال القضايا الوطنية والهّم العام.

• غياب الإدارة المهنية في إدارة الأزمة.

كما شاركت في هذه المناسبة صحف ومواقع عربية وغير عربية لعبت، ولا تزال تلعب، في ملعب الصراع الداخلي إلى جانب الإعلام المحلي، ما يدفعنا للسؤال: هل يعقل أن ينجح إعلام فتنة بسهولة، فيما يفشل إعلام مجتمع وثقافة؟ ولماذا؟

إن «انحطاط» الإعلام الإلكتروني فترة الاقتتال، أظهر لنا أن أخطر ما في الإعلام الإلكتروني أنه أصبح حينها وسيلة سريعة لنشر ثقافة الحقد والكراهية.

وسرعان ما اتضح أن عشرات العاملين في الصحافة ليسوا بصحافيين مدافعين عن الحريات، وإنما هم موظفون عند هذه الصحيفة أو تلك الفضائية، فصار صعباً أن تجد صحافياً مدافعاً عن الحريات.

وفي كل مرة نتذكر كيف حدث هذا، نجد أنفسنا مدفوعين للبحث في سؤال: من هو الصحافي؟ وما هي النقابة؟ وأين الخط الفاصل بين المهنة والحرية؟

خبراء إعلاميون ونشطاء سياسيون راقبوا لغة الخطاب الإعلامي الذي تبثه بعض المواقع الإلكترونية، وحتى صفحات الصحف؛ حذروا من استخدام مواقع ومنتديات حوار يسيطر عليها إسلاميون متشددون، تتضمن لغة الخطاب هذه تكفير الآخرين، والتعريض بالسمعة الوطنية والشخصية لرموز في المجتمع، ما يمكن أن يؤدي إلى تعميق هوة الخلاف الداخلي، وتمزيق النسيج المجتمعي. كما حذروا من مواقع أخرى سيطر عليها جهلاء وعابثون ضربوا أنساق الثقافة السياسية ودعائم الحريات تحت مبرر الانتقام من طرف، أو التشدد لطرف آخر.

ومن تداعيات الخطاب الذي تبنته مواقع إلكترونية، أنه يشكل بعد حين «ثقافة شارع» ورأيًا عامًا، وثقافة جمعية تمنحنا هوية، وإذا كان خطابها هو الذي سيسود، فسنعاني من انحدار، ليس على المستوى الثقافى فحسب، بل على المستوى الحضاري، والاجتماعي. ومما يقوله الخبراء أن الخطاب الإعلامي عانى فترة الاقتتال من انفلات ثقافى وانحدار اجتماعي.

أما التوصيات التي خرج بها الخبراء، فهي ضرورة إعادة النظر في شروط ترخيص وسائل الإعلام من الناحية المهنية والأخلاقية، وإلزام وسائل الإعلام بتوظيف صحافيين ومثقفين يشكلون صمام أمان المجتمع في حالة الطوارئ، وتفصيل قضايا التشهير والتجديف والتسويق والتدليس، وتعزيز مبدأ نشر وجهة النظر الأخرى في نفس الخبر لخلق التوازن، وعدم نشر أية تصريحات عن مصادر مجهولة الهوية، حتى داخل وسائل الإعلام الحزبية. من خلال دراسة التجربة، رأينا أن المجتمع الفلسطيني استلذ واستطاب الوقوع في شرك الشيطان، ما يعني أن مناعته كانت ضعيفة، بل ضعيفة جدا، ومن أصل مئات الصحافيين العاملين في فلسطين، لم نجد سوى نفر قليل ظل يؤمن بحرية الرأي والمصلحة العامة، أما الغالبية، فقد حسمت نفسها منذ اللحظة الأولى مع الطرف الأقوى في منطقتها.

### حرية التعبير والتفكير

إن البديل عن حرية التعبير والعمل الصحافي الحر، هو النفاق والخداع، وهو أمر يواجه كل صحافي وكاتب في فلسطين، إن لم يكن في العالم العربي.

وليزيد من الوضوح، فإن حرية التعبير لا يمكن أن تكون مجرد حرية النقد والكتابة، وإنما هي حرية التفكير أولا، ومن ثم حرية التعبير عن التفكير بأدوات حضارية ثقافية، مثل الكتابة أو النشر أو الطباعة أو الرسم أو النحت أو التظاهر أو التجمع أو التوحد أو التأمل أو الانتخاب أو عدم التصويت، والمئات من أدوات التعبير الأخرى.

فما قيمة أن يكتب كاتب أو صحافي مديحاً للسلطة في الضفة الغربية - وهذا حقّه بالطبع، وما قيمة أن يمتدح كاتب حكم حماس في غزة؟

إن الصحافة، باعتبارها الشكل الأكثر ثقافة لتبادل الأفكار والثقافات، كيان حي يعيش ويموت، يتأذى ويشفى، يقوى ويضعف. وبالتالي، فإن القيمة المادية والمعنوية لهذا الكيان تكمن في وجود وخلق بدائل في كل منطقة، لذلك، كنت أفضل أن أكون كاتباً ضد حماس لو أنني أعيش في قطاع غزة. كما أفضل أن أكون كاتباً ضد السلطة وأجهزة الأمن لو أنني أعيش في الضفة الغربية. وهذا ليس من باب المناكفة، وإنما من باب الإفادة والمضاد الحيوي لجسم المجتمع. وعلى السلطات أن تعرف أننا لا نكون مفيدين أبداً، إلا إذا كنا مضادات حيوية تمنح جسم المجتمع قوة المناعة.

تصوروا شخصاً معافى، ولكنه لا يملك قوة المناعة! إن أي فيروس سيستطيع الفتك به، وأي مرض سيقعده الفراش. حتى لو كانت كلماتنا مثل المر والعلقم، أو مثل السم، فإن السلطات الواثقة من نفسها تستطيع أن تصنع الدواء من السم ومن المر والعلقم، إلا إذا كنا مجرد أطفال نستطيع الدواء بطعم الفراولة وبلون الموز!

إننا أمام خطر حقيقي يتهدد المشروع الثقافي الفلسطيني، وانتهى عصر المجاملات والنفاق، وعلى المسؤولين أن يساعدوا الصحفيين، وبسرعة، في تجاوز الأزمة النفسية التي خلفها الانقسام والاقتتال، وأن ننشد مستوى أخلاقياً ثقافياً رفيعاً يعكس حضارة المجتمع الفلسطيني.

### الإعلان بين الوجاهة وانعدام الرقابة

تعتبر سوق الإعلان في فلسطين سوقاً بدائيةً، سواء من ناحية الاستثمار، إذ إن مجمل سوق الإعلانات لا يتجاوز مليوني دولار؛ أو من ناحية الإنتاج، فمعظم شركات الإعلان ينقصها الاحتراف.

وتتلخص حالة الإعلان في فلسطين بأنها عبارة عن عملية استعراض عشائري واجتماعي مفرغ من قيمته الاقتصادية، وأن الإعلان لا يزال مرتبطاً بالطاووسية والمباهاة، وليس مبنياً على أسس اقتصادية.

وتشير المتابعات إلى أن المستهلك الفلسطيني لا يحظى بأية حماية، ويستطيع أي تاجر سيارات مثلاً أن يشتري سيارة بـ ١٥ ألف دولار من أوروبا وبيئها في رام الله أو غزة بـ ٦٠ ألف دولار دون أن يتلقى أي نقد! كما أن السوق في غزة والضفة أشبه بسوق مزاجية غير منظمة ومضمونة.

ورغم أن ٨٠٪ من المواطنين يملكون أجهزة إلكترونية مستخدمة للإعلام والاتصال، وعلى رأسها التلفزيون، وأن ٩٥٪ يملكون ستالايت، و٦٥٪ يملكون أجهزة كمبيوتر، و٤٢٪ لديهم خط إنترنت دائم، و٦١٪ لديهم هاتف أرضي، مقابل ٩٤٪ لديهم جهاز هاتف نقال؛ رغم وجود كل هذه الأدوات، إلا أن الإعلان في فلسطين لا يزال متعثراً وعشائرياً و«ساذجاً»، ولا يشكل قيمة حقيقية في السوق التي تنمو باضطراب.

وكي لا نضيع في التفاصيل، ندخل في موضوع الإعلان مباشرة، ونحاول أن نشير بإصبع الدراسة والتحليل إلى المفاصل الهامة:

أولاً: لا يزال الإعلان في فلسطين يعتمد على الصحف المطبوعة، رغم أن ٥٧٪ من الجمهور لا يطالعون الصحف اليومية المحلية، وهنا، لا بد من الإشارة إلى أن هناك فارقاً كبيراً في هذا المضمار بين مواطني الضفة وغزة بعد أن منعت الحكومة المقالة نشر وتوزيع الصحف، فنجد أن ٤٢٪ من مواطني الضفة يطالعون الصحف مقابل ١٣٪ فقط من مواطني غزة.

ثانياً: رغم أن أعلى نسبة مشاهدة هي للتلفزيون، نلاحظ أن تلفزيون فلسطين الرسمي يخلو تقريباً من الإعلانات، مقابل خلو تام للإعلانات من فضائية الأقصى، وهي إشارة تعني أن هاتين المحطتين ليستا بحاجة إلى مال الإعلانات. بعكس قنوات إسرائيل التلفزيونية المستعدة لقطع خطاب رئيس الحكومة مقابل إعلان تجاري، والعكس تماماً عند القنوات الفلسطينية، التي يمكن أن تسمح لسياسي أن يمضي ساعات في الحديث الممل دون أي فاصل أو دعاية أو رعاية أو إعلان.

ثالثاً: الإنترنت ينتشر بشكل كاسح، ويقول التقرير المالي لوكالة «معا» إن الدخل التجاري والإعلاني لشبكة ووكالة «معا» في سنة ٢٠٠٩ بلغ مليوناً و٢٠٠ ألف دولار، وهو في اضطراب، وهي نتيجة دفعت كبار المعلنين، مثل الاتصالات

السلطانية وشركة هونداي والبنك العربي وبنك القدس والجامعات الأكاديمية لتكثف إعلاناتها على موقع «معا» الإلكتروني، علماً أن نسبة متصفح «معا» في الضفة ٦٩٪، بينما في غزة ٨١٪.

رابعاً: دأب التجار الصغار وأصحاب المحال التجارية على نشر إعلانات ورعاية بمئات الدولارات لكل دعاية في الشهر الواحد عبر شاشات التلفزة المحلية، لكن يتضح أن هناك (انهياراً) في نسبة مشاهدة هذه المحطات، ما دفع المعلن الصغير والتاجر أن ينقل إعلانه إلى الإذاعات المحلية.

خامساً: أما الراديو، فقد أفاد ٥٥٪ ممن شملهم مسح استبائي حديث أنهم يستمعون إلى الراديو يومياً، وهو مؤشر على أن الإعلانات من الشركات الصغيرة ستشهد ازدهاراً في الإذاعات في السنوات المقبلة.

في المحصلة، فإن من الإشارات الدالة أن مستقبل الإعلان في فلسطين سيكون في الفضائيات، لكن هناك مشاكل هامة تعترض النجاح «الوليد»، منها عدم وجود شركات إنتاج إعلاني محترفة، وأن الجمهور والسوق في فلسطين بحاجة ماسة إلى إعلانات توضيحية حول أمور كالتعليم العالي والعمل والسيارات المستعملة والسفر والسياحة الداخلية والبضائع المستوردة والصحة والرياضة والموديلات والعطور وصناديق التوفير وقروض الموظفين، وغيرها، ومع ذلك، لا نجد سوى إعلانات السيارات الجديدة والمستوردة والبنوك الكبيرة والاتصالات.

إن سوق الإعلان في فلسطين تقدر بنحو مليوني دولار فقط، تملك شركة الاتصالات الفلسطينية نصفها. ولا يزال الإعلان عند الشركات الكبيرة مجرد فانتازيا دعائية وعند الشركات الصغيرة والمتوسطة عبئاً ثقيلاً، وهذا يؤكد أن ملكية الشركات العائلية أو الكارتيل تمنعان عن الإعلان حقه في التنفس والازدهار ■

\* رئيس تحرير وكالة معا المستقلة



نظير مجلي

(البحث عن الحقائق وكل ما يهم الجمهور ونشره دون إثارة أو تضخيم أو تهوين أو انحياز)

«ما زال العمل المهني للصحافة الفلسطينية يطمح للوصول إلى مستوى الحرية التي نستحقها، من حيث تقديم المعلومات للجمهور..»

لقد مرت الصحافة، عبر التاريخ، بمراحل وتغيرات عديدة. وهذا التطور، يتجه نحو تحويلها إلى صحافة معلومات بكل ما تعنيه الكلمة. والصحافة اليوم، بعد الثورة التقنية الهائلة التي شهدتها، أصبحت ملزمة بتقديم المعلومات، فمهنيتها تقاس بمدى التزامها بتقديم المعلومات..»

هناك من ينسى أن مهنتنا - الصحافة - هي، أولاً وقبل كل شيء، مهنة تقديم المعلومات للجمهور. وهناك من يحسب أنها «مجرد خشبة قفز إلى منصب مهم في السياسة أو العمل الجماهيري»، أو أنها «قفاز بيد ملاكم بها نحارب ونلاطم الخصم الصغير»، أو أنها مجرد «مصدر رزق» نعتاش من ورائها..»

لكن الصحافة الحقيقية، لا يستسلم لهذا الواقع، ويضع لنفسه خطة لتغيير عادات الصحافة الحالية وتغييرها بصحافة مختلفة، تتقدم خطوة خطوة إلى الأمام..»

ولا يجوز تضخيم الأحداث والمواقف، لأن التضخيم يحطم المصداقية. كما لا يجوز التخفيف من وطأة الحدث، ويجب إعطاؤه حجمه الطبيعي بصدق. فالحقيقة لا تحتاج إلى تكبير أو تصغير، وعلينا أن نكتفي بالتعامل معها بحجمها الطبيعي..»

## مهنة المعلومات المتعبة

### نظير مجلي\*

منذ القدم، سميت مهنة الصحافة «مهنة المتاعب». وليس سرّاً أننا، معشر الصحفيين، أحببنا هذه التسمية. فهي ترضي رغبة الإنسان الغريزية في الظهور تعباً «من شدة العطاء والتضحيات». ومع أن التسمية صحيحة إلى حد كبير، إلا أنها لا تصلح لكل أصحاب هذه المهنة. لأن هناك من يمارس «الصحافة المريحة» أيضاً. بل إنها لا تصلح لكل المتعبين، فهناك من يتعب لأنه يبتعد عن مبادئ المهنة. والصحيح أن الصحافة هي «مهنة المعلومات المتعبة». ونقصد بذلك، ليس أنها متعبة فحسب، بل إن المعلومات التي نقدمها للجمهور، بحكم واجبنا المهني، هي أيضاً متعبة. ولذلك، نحن نكسب الأعداء بسهولة، ونكون مرمى سهام لكثير من «المتضررين». وفي أدائنا المهني السليم، نأخذ بالاعتبار أننا قد ندفع ثمننا باهظاً.

ولعل الإحصاءات الرسمية تسعفنا في إثبات ذلك، حيث إنه لا تمر سنة إلا ويسقط صحفيون ضحايا على مذبح المعلومات التي يبحثون عنها. فقط في سنة (٢٠٠٨)، قتل ٦٠ صحافياً وخطف ٢٩ آخرون واعتقل ٦٧٣ صحافياً. وهذه «أرقام» متفائلة، إذ إنها تشير إلى «تحسن» ما في هذا الحصاد الرهيب. ففي سنة ٢٠٠٧ مثلاً، قتل ٨٦ صحافياً وخطف ٦٧ واعتقل ٨٨٦ آخرون. وغالبية الاعتداءات على الصحفيين كانت مخططة سلفاً (معلومات منظمة «صحافيون بلا حدود» - ٢٠٠٩).

والاحتلال الإسرائيلي، كما هو معروف، ساهم في زيادة هذه المعطيات. ولم تتوقف ملاحقات الصحفيين بتاتاً. والاحتلال هو ليس العنصر الوحيد في المساس بالصحافة الفلسطينية، مع العلم بأن الصحافة الفلسطينية لم ترتق بعد إلى التحقيق الصحفي الحر في مواجهة السلطة، لا في الضفة الغربية، ولا في قطاع غزة. وما زال العمل المهني للصحافة الفلسطينية يطمح للوصول إلى مستوى الحرية التي نستحقها، من حيث تقديم المعلومات للجمهور.

## المعلومات وشارون ونكسون

لقد مرت الصحافة، عبر التاريخ، بمراحل وتغيرات عديدة. وهذا التطور، يتجه نحو تحويلها إلى صحافة معلومات بكل ما تعنيه الكلمة. والصحافة اليوم، بعد الثورة التقنية الهائلة التي شهدتها، أصبحت ملزمة بتقديم المعلومات. مهنتها تقاس بمدى التزامها بتقديم المعلومات. وعلى الرغم من أن هناك «صحافة موجهة» أيضاً في دول الغرب الليبرالية المتطورة، وهناك احتكارات ومراكز قوى تجند الصحافة إلى جانبها، إلا أن الأمر المميز لها هو ارتفاع شأن الصحافة لتصبح في تلك الدول «سلطة رابعة». في بعض الأحيان، تجدها سلطة رابعة لكن معتدلة في طموحاتها، وتتخذ شكلاً من أشكال النقد البناء والشراكة مع السلطات الثلاث الأخرى (التنفيذية والتشريعية والقضائية). وفي بعض الأحيان، سلطة رابعة، لكنها تبدو أقوى من السلطات الثلاث، فتقود معارك تسقط حكومة وتوصل رئيس دولة إلى السجن.

بالطبع، علينا ألا ننظر إلى هذا الواقع بسذاجة، حيث إن هذه «السلطة الرابعة» تتأثر بالصراعات الداخلية للسلطات الثلاث. وتستخدم سلاحاً في المعارك الحزبية والشخصية، أيضاً في الدول المتقدمة. فصحيح أن الصحافة الأميركية هي التي كشفت فضيحة ووترغيت، التي سقط بسببها الرئيس الأميركي ريتشارد نكسون، لكن الصحافة قامت بذلك الدور بمبادرة قوى معارضة لنكسون حرصت على تسريب المعلومات عن فضيخته إلى الصحافة. وصحيح أن الصحافة الإيطالية هي التي تدير المعركة حول فضائح رئيس الحكومة، سلفيو برلسكوني، ولكن هناك قوى معارضة له من داخل حزبه ومن أحزاب المعارضة، منحت الصحافة طرف الخيط الذي أوصلها إلى المعلومات عن تصرفاته الشائنة.

وفي إسرائيل، حيث تبدو الصحافة سلطة رابعة تتصرف كما لو أنها جيش مستبد، فتطيح برئيس حكومة مثل إيهود أولمرت بسبب قضايا الفساد، التي تبين أن ثلاثاً منها أغلقت لقلة الأدلة، وتطيح برئيس الدولة، موشيه قصاب، وتوصله إلى قفص الاتهام، وتطيح بوزراء عديدين (وزير المالية، أبرهام هيرشزنون، ووزير العمل، شلومو بن عيزري، وقبلهما وزير الداخلية، أرييه درعي، و ١١ عضو كنيست)، إلا أنها هي أيضاً تغذت بالمعلومات من

قوى مختلفة، وهذه القوى لا تكون دائماً بريئة. وفي كثير من الأحيان، تكون قوى ذات مصالح متضاربة، تستغل الصحافة لخدمة أهدافها الذاتية.

ويحضرني في هذا السياق، النقاش الذي جرى في إسرائيل حول قضايا الفساد التي علقت برئيس الحكومة الأسبق، أرئيل شارون. ففي حينه، تبين أنه تجاوز القانون وعين مقربين في وظائف حكومية وحصل على مبالغ غير قانونية لتمويل معركته الانتخابية. ولكن العديد من الصحفيين الأساسيين رفضوا كشف هذه القضايا، كي لا يعرقلوا خطته السياسية المعروفة باسم « خطة الفصل »، والتي انسحبت إسرائيل بموجبها من قطاع غزة وأزالت المستوطنات وأخلت المستوطنين. أحد هؤلاء الصحفيين، أمنون أبراموفتش، وهو معلق سياسي كبير في القناة التلفزيونية الثانية المستقلة، قال يومها (شباط ٢٠٠٥)، خلال ندوة في معهد فان لير في القدس الغربية: « أنا لا يهمني اليوم فساد شارون. أستطيع أن أغض الطرف عنه. فهو بالنسبة لي بطل الانسحاب من قطاع غزة. سأتركه حتى شهر أيلول (موعد تنفيذ الانسحاب)، وبعدها أحاسبه على الفساد. أما الآن، فإنني أريده حاكماً سالماً حتى يضع هذه السابقة. هذه هي مصلحة إسرائيل ».

ويدل التاريخ على أن أبراموفتش لم يكن وحيداً في هذا التوجه، بل إن غالبية الصحفيين دافعوا عن شارون وسأبروه كونه قائد مشروع لن يستطيع تطبيقه أحد غيره. وأمام تنفّذ قوة الصحافة، انجرت النيابة والشرطة والجهاز القضائي وراءها، ولم يحاسب شارون على أفعاله، وتلبس ملف الفساد ابنه عومري، الذي كان قد انتخب هو أيضاً لعضوية الكنيست، وحكم عليه بالسجن سنة، أمضى منها ستة شهور.

ولكن هذه التجربة لم تتجح مع أولمرت. فقد اتخذت الصحافة دوراً سلبياً منه، لأنها انجرت وراء الجيش وقوى الاحتكارات العسكرية في إسرائيل. ومع أن لجنة التحقيق الرسمية في إخفاقات إسرائيل في الحرب على لبنان (٢٠٠٦)، قررت أن الجيش جرّ الحكومة إلى حرب غير مدروسة استراتيجياً؛ حاولوا معاقبة أولمرت، ولما فشلوا، وصمد أولمرت في مواجهتهم، نظموا له حملة ملفات الفساد.

إذن، فالصحافة المتطورة أيضاً ملوثة بأوساخ السياسة. وقد تدير معركة شريفة نظيفة ضد فساد شخصية ما، وتترك فساد شخصية أخرى. والأمر يتعلق بتوازنات القوى التي تخضع لها هذه الصحافة.

## الصحافة في فلسطين

في فلسطين، كما في غالبية دول العالم الثالث، صحافة المعلومات ما زالت ضعيفة، ولا نرى صحافة تبلغ درجة إسقاط حكومة أو إدخال مسؤول كبير إلى السجن، حتى لو كان قد ارتكب موبقات وجرائم.

وتحتلّ مكان صحافة النقد والتحقيق، صحافة الرأي والتعليق. وفي كثير من الأحيان، تقدم الصحافة الفلسطينية وأمثالها، معلومات للجمهور كما يريد صاحب هذه المعلومات بالأساس، أي ما يعرف بـ«الإعلام الموجه»، خصوصاً في الشؤون المحلية. والصحافة الفلسطينية يواجه ضغوطاً من عدة مصادر: الاحتلال من جهة، والسلطة من جهة ثانية، والفصائل الفلسطينية من جهة ثالثة، والمؤسسات الجماهيرية نفسها من جهة رابعة، ورئيس التحرير من جهة خامسة. وحتى لو وجد ذلك الصحافي المهني الذي يحاول إعطاء المعلومة، فإن قيوداً عديدة تكبل يديه ولسانه.

ولنأخذ مثلاً قضية تهويد القدس، التي تعتبر من أخطر القضايا التي تواجه شعبنا الفلسطيني منذ النكبة. الصحافة الإسرائيلية ملأى بالأخبار والمقالات حول هذا الموضوع. ولكن، في قرابة ٩٩٪ من المواد المنشورة حول الموضوع، تتحدث عن إسرائيل فحسب.

بالطبع، إسرائيل هي التي تهوّد القدس بأساليب جهنمية خطيرة وفي حملات ممولة من الخارج. ولكن، هل إسرائيل وحدها مسؤولة عن الجريمة؟ هل يوجد تحقيق صحافي عميق واحد حول هذا الموضوع؟ لقد أصبح ٤٠٪ من العقارات في القدس القديمة (داخل الأسوار)، بيد المستوطنين. فهل هناك من يحقق في كيفية وصولها إليهم؟ هل تعلمون أن هناك سماسرة فلسطينيين يشترون العقارات من أصحابها الفلسطينيين وبييعونها للحركات اليهودية العاملة على التهويد ليل نهار؟ من مجموع العقارات المباعة، هناك ٢٠٠ عقار من الكنيسة الأرثوذكسية

و١١٠٠ عقار من المواطنين المسلمين. فهل حقق أحد كيف تسربت عقارات الكنيسة مثلاً؟ لقد عولجت هذه القضية بالذات، في السلطة الفلسطينية والأردن. فهل هناك تحقيق صحافي واحد عالج بجرأة حقيقة ما جرى؟ لا. الجواب للأسف: لا.

فما السبب؟

الخوف من أصحاب النفوذ! الخوف من الحكومة الإسرائيلية، التي تدير مخططات تهويد القدس! أم الخوف من المنتفعين، الذين قبضوا العمولات! والخوف من هيئة التحرير!

الضغوط المذكورة، تجعل كثيراً من الصحافيين يفرضون على أنفسهم رقابة ذاتية، فيما أن يعرف الصحافي معلومات مهمة للجمهور فيخفيها، أو لا يفتش عن هذه المعلومات حتى لا يتعب ولا يضطر إلى الدخول في معارك تهدد حياته أو لقمة خبزه. وفي بعض الأحيان، هناك من ينسى أن مهنتنا - الصحافة - هي، أولاً وقبل كل شيء، مهنة تقديم المعلومات للجمهور. وهناك من يحسب أنها «مجرد خشبة قفز إلى منصب مهم في السياسة أو العمل الجماهيري»، أو أنها «قزاز بيد ملاكم بها نحارب ونلاطم الخصم الصغير»، أو أنها مجرد «مصدر رزق» نعتاش من ورائها.

لكن الصحافي الحقيقي، لا يستسلم لهذا الواقع، ويضع لنفسه خطة لتغيير عادات الصحافة الحالية وتغييرها بصحافة مختلفة، تتقدم خطوة خطوة إلى الأمام.

وهنا، لا بد من وضع القوانين السليمة التي تجند الجمهور، صاحب المصلحة الأولى في وجود صحافة مقاتلة؛ صحافة تحقيق ونقد بناءً شفاف. وتجنيد الجمهور يتم عن طريق زرع الثقة به وطمأنته. ومن أجل زرع الثقة، لا يجوز للصحيفة أن تنشر مواد لغرض الإثارة فحسب، فالجمهور يثور مرة واحدة، وعندما يكتشف أن إثارته كانت هباء، ستفقد الصحافة مضمونها.

ولا يجوز تضخيم الأحداث والمواقف، لأن التضخيم يحطم المصادقية. كما لا يجوز التخفيف من وطأة الحدث، ويجب إعطاؤه حجمه الطبيعي بصدق. فالحقيقة لا تحتاج إلى تكبير أو تصغير، وعلينا أن نكتفي بالتعامل معها بحجمها الطبيعي.

أما الخوف من أصحاب النفوذ على اختلافهم، فهذا شعور إنساني يمكن فهمه، ولكن محذور الاستسلام له. فإن لم تكن ممكناً الثورة على مراكز القوى فوراً، فيمكن فعل ذلك بالتدرج ومن خلال وسائل حكيمة تناسب المقولة: «نريد قطف العنب، لا محاربة الناطور» ■

\* محلل و صحافي



Handwritten signature or mark in the bottom right corner.

وفاء عمرو

(تصحيح الأخطاء الإعلامية والتعويض على المتضررين وإعطاؤهم حق الرد على ما تم نشره وعدم التشهير والتحريرض على العنف والكرهية ضد أي شخص أو جهة أو مؤسسة على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي)

«لكي ينجح الصحافي في مهنته، ويحقق سمعة طيبة تجعل منه مصدر ثقة وصاحب سلطة ومرجعية في المجتمع، فإن عليه، قبل كل شيء، توخي الدقة والتحلي بأخلاقيات المهنة..»

إن الحرية الصحافية هي التي تعطي مهنة الصحافة دور «المراقب» لمسلكات السياسيين والشخصيات العامة، وفي الاقتصاد وغيره، ولكن هذه الحرية تنتهي عندما يصل الأمر إلى التشهير والمساس بالحرريات الشخصية وعدم توخي الدقة في تناول المواضيع..»

وعند تناول قضية فساد أو اتهام بعض الأشخاص بالفساد، فإنه يتوجب على الصحافي التوجه مباشرة إلى الأشخاص المتهمين للحصول على ردهم على تلك التهم وإعطاؤهم الفرصة للدفاع عن أنفسهم، وقبل ذلك، الحصول على وثائق تثبت الادعاء، وكذلك تحري الدقة بالحصول على عدة مصادر تؤكد أو تنفي الادعاء..»

ولا ينبغي على الصحافي التحريض على العنف أو القيام بأعمال تسبب الفوضى وتهدد استقرار المجتمع والأمن العام ومصالح الناس وتشيع الفوضى، أو ممارسة أعمال لأخلاقية، ومن واجبه عدم ممارسة التمييز الديني أو العرقي أو الاجتماعي في مهنته الصحافية، فالقوانين التي تحكم العمل الصحافي ضرورية، وخصوصاً في المجتمعات غير الديمقراطية، فمن دونها، لا يمكن لأي صحافي أو كاتب أو باحث أن يقدم أداءً موضوعياً ومهنيًا وذا مصداقية..».

## الجرأة في النشر.. والشجاعة في تصحيح الخطأ

### وفاء عمرو\*

لا تقتصر مهنة الصحافة على ملاحقة الأخبار وتغطية الأحداث، وإنما هي مسؤولية وجرأة ودقة في الحصول على المعلومات ونشرها، ويعني ذلك ضرورة توفر النزاهة والموضوعية في نقل الحدث والتأكد من صحة المعلومة قبل النشر، تجنباً للسقوط في الخطأ والإساءة للآخرين.

ولكي ينجح الصحافي في مهنته، ويحقق سمعة طيبة تجعل منه مصدر ثقة وصاحب سلطة ومرجعية في المجتمع، فإن عليه، قبل كل شيء، توخي الدقة والتحلي بأخلاقيات المهنة.

لقد عملت في مهنة الصحافة منذ عام ١٩٨٧، وراكمت خلال عملي خبرات وتجارب، وتعلمت أن أكون مسؤولة عن كل كلمة يتم نشرها، وألا يدفع الخبر الصحافي أي طرف للجوء إلى القضاء، كما تعلمت التكتّم على مصادري والحفاظ عليها، لإيماني بأن ذلك هو واحد من أهم مبادئ أخلاقيات مهنة الصحافة التي يحرص القانون على تطبيقها وصيانتها.

وعندما تقع أخطاء من أي نوع، فإن الضرر يقع على الصحافي نفسه وسمعته ومصداقيته، لكنه ليس وحده الذي يتحمل المسؤولية عن الخطأ، فالضرر الحاصل يؤثر على سمعة المؤسسة التي يعمل بها، ويمس كذلك الجهة التي يكتب عنها خبراً خاطئاً أو تشويهاً أو معلومات غير صحيحة من شأنها أن تسيء إلى الحياة الشخصية أو المهنية للفرد أو المؤسسة، وقد ينتهي الأمر بلجوء المتضرر إلى القضاء وما يتبع ذلك من خسائر معنوية ومالية.

ثمة أخطاء قد تحدث عند تغطية خبر ما، فربما لا يكون الصحافي ملماً بصورة كافية بالقضية التي يتناولها، وقد يخطئ في الأرقام أو المعلومات، وهنا، على الصحافي والمؤسسة التي يعمل فيها العمل على تصحيح الأخطاء فوراً.

فهناك فرق بين أن ينشر الصحافي عن قضية خلاف في الرأي، مثل قضية يتنازع فيها طرفان، كالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وموضوع المفاوضات، وعلى الصحافي نقل وجهات نظر جميع الأطراف.

إذا كان التقرير دقيقاً ولم يعجب أحد الأطراف، فإن الصحافي غير ملزم بتغيير مضمونه، أما إذا أخطأ الصحافي في

المعلومات أو «الاقْتباسات» التي تسبب لأحد الأشخاص في القصة الصحافية أو التقرير، فهنا، يتوجب تجنب الأضرار بتصحيح الخطأ.

وعند تغطية قضية خلافية، يكون من المهم أن يعطي الصحافي جميع الأطراف الحق في شرح مواقفها من القضية موضوع الخلاف، بموضوعية وحيادية، وليس مسموحاً للجوء إلى التجريح أو التشهير من خلال كتابة القصة الصحافية، وعليه الابتعاد عن الإثارة والتهويل واختلاق القصص أو نشر الإشاعات، بما ينسجم ومبادئ أخلاقيات المهنة.

ربما يلجأ البعض للدفاع عن أسلوب الإثارة في التقرير الصحافي على أساس أنها فاتورة الحرية الصحافية، لكن ذلك ينعكس قطعاً على شعور القارئ - المتلقي - بعدم الثقة بالصحافي وبالمؤسسة الصحافية التي يعمل لصالحها، كما أن كثرة الشكاوى والاحتجاجات على الصحافي، وتكرار التنويهات، تدفع إلى إثارة الشكوك حول مصداقية الأخبار التي تنشرها تلك الصحيفة أو المؤسسة الصحافية.

إن الحرية الصحافية هي التي تعطي مهنة الصحافة دور «المراقب» لمسلكيات السياسيين والشخصيات العامة، وفي الاقتصاد وغيره، ولكن هذه الحرية تنتهي عندما يصل الأمر إلى التشهير والمساس بالحرريات الشخصية وعدم توشي الدقة في تناول المواضيع.

## الوعي القانوني

على سبيل المثال، عند تناول حياة الشخصيات العامة أو خصوصياتهم، فإن على الصحافي أولاً المحافظة على الأداء المهني، واستشارة القانونيين حتى لا يجد نفسه عرضة للمساءلة القانونية، وكذلك يجب التمسك بالموضوعية والدقة والشفافية.

كنت أول من نشر تقريراً عن الفساد في السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ إبان وجود الرئيس ياسر عرفات على رأس السلطة، وقد تعرضت حينها لضغوط من بعض كبار المسؤولين في السلطة لنفي الخبر والإفصاح عن مصادر معلوماتي، ولكن لم أستجب لتلك الضغوط بسبب وجود وثائق ومعلومات دقيقة تعزز مصداقية ذلك التقرير وموقف المؤسسة التي أعمل فيها بتوفير الحماية لي، وكان هذا عاملاً مهماً في الاستمرار بالعمل الصحافي الاستقصائي، واضطرت السلطة

لاحقًا إلى الاعتراف بوجود الفساد.

وعند تناول قضية الفساد في السلطة أو اتهام بعض الأشخاص بالفساد مثلما حصل، فإنه يتوجب على الصحافي التوجه مباشرة إلى الأشخاص المتهمين للحصول على ردهم على تلك التهم وإعطاؤهم الفرصة للدفاع عن أنفسهم، وقبل ذلك، الحصول على وثائق تثبت الادعاء، وكذلك تحري الدقة بالحصول على عدة مصادر تؤكد أو تنفي الادعاء، فهناك فرق كبير بين الخبر الذي يحمل الإثارة أو الدعاية، وبين أن يعمل الصحافي كقاضٍ يصدر الحكم، وبين تحري الدقة والموضوعية، فالهدف يجب أن يكون أولاً وأخيراً الوصول إلى الحقيقة.

ويتعين على الصحافي التأكد من مصداقية مصادره الإخبارية التي يتعامل معها، وأهداف تلك المصادر في تسريب المعلومات، وعليه عند إجراء أية مقابلة إقناع الشخصية المراد مقابلتها بضرورة تسجيل المقابلة والحفاظ على الشرائط المسجلة لمدة عامين على الأقل، ليتمكن من استخدامها في حال الادعاء بتكذيب الصحافي أو اللجوء إلى القضاء ضده لسبب أو لآخر.

في عام ٢٠٠٦، وفي خضم الحملة الانتخابية للمجلس التشريعي والرئاسة في فلسطين، قررت حركة حماس المشاركة في تلك الانتخابات لأول مرة منذ نشأة السلطة الفلسطينية سنة ١٩٩٤، وقد قمت في حينه بإجراء مقابلة هامة لصالح وكالة أنباء «رويترز» التي عملت فيها لأكثر من ١٥ عامًا، مع القيادي في حماس د. محمد غزال من نابلس، قال فيها بالحرف الواحد: «إن ميثاق حماس ليس قرآنًا، وإن الحركة على استعداد لإعادة النظر في بعض بنوده». وبعد نشر الخبر في الوكالة وانتشاره كالنار في الهشيم في جميع محطات الإذاعة والتلفزة والوكالات والصحف، نظرًا لأهميته، ولكونه يشكل نقطة تحول هامة في فكر حركة حماس وموقفها، إلا أن ذلك لم يرق لقيادتها، فقامت بشن هجوم ضدي وضد الوكالة على خلفية ما تضمنه الخبر من تأثير سلبي على حملتها الانتخابية، ما دفع د. غزال للتراجع عما جاء على لسانه من أقوال، فنشر نفيًا في الصحف الفلسطينية المحلية، لكن وكالة رويترز أصرت على نشر الخبر ونشرت تأكيدًا على صحة الخبر في الصحف نفسها التي نشر فيها النفي، فقد كان اللقاء مسجلًا.

ولو افترضنا جدلاً أن الخبر لم يكن دقيقًا، أو أنه تم تفسير كلام د. غزال على غير المعنى الذي قصده أو تحدث به، فإن وكالة رويترز لم تكن لتتورع عن تصحيح الخبر وبشكل واضح.

## كيفية تصحيح الخطأ

- في حال وقوع أخطاء في التقرير الصحافي، فإن على الصحافي أو المؤسسة القيام بالإجراءات التالية:
- في حال اتصال المعني متذمراً أو مشتكياً، فإنه يتوجب تدوين المعلومات اللازمة من المشتكي، كالاسم والعنوان والموضوع، ونقل تلك المعلومات للمحرر المسؤول، وإبلاغ صاحب التقرير الصحافي بمضمون المحادثة.
  - إذا كان بمقدور الصحافي أو المحرر معالجة الشكوى فوراً، فإن عليه القيام بذلك في أسرع وقت، وإذا كان المشتكي يتذمر من كتابة اسمه بشكل غير صحيح، أو من تصحيح معلومة ما، فإنه يتوجب نشر قصة جديدة تحتوي على التوضيح والتصحيح المطلوبين، ويكون ذلك في أعلى الخبر أو التقرير، بحيث يتضمن تصحيحاً لتفصيل معين أدى إلى الالتباس.
  - عدم سحب التقرير إن أمكن، في حال تراجع المشتكي عن حديث أدلى به، أو غير في المضمون، وخصوصاً إذا كان الحديث مسجلاً ولا يقبل اللبس، حيث لا مجال لتغيير مضمون المقابلة، وإذا ما كان الصحافي ملتزماً بالدقة وأخلاقيات المهنة، وفي حال طلب المشتكي ذلك، فإن على الصحافي إبلاغ المحرر بمطالب المشتكي بكل احترام ولياقة، وإعطائه الوعد بالرجوع إليه بعد مناقشة الأمر. وقد جرت العادة أن يعود المحرر إلى المشتكي، إما بالاتصال الهاتفي، أو بالرسائل الإلكترونية، أما إذا كان المشتكي جهة حكومية أو سلطة، وقد هددت بقطع الاتصال مع الصحافي أو المؤسسة الصحافية أو تقييد عمل المؤسسة في بلد ما؛ فإن على المؤسسة استشارة القانونيين بخصوص اللجوء إلى القضاء، أو الاجتماع مع المشتكي لحل المشكلة ودياً وبالتراضي، ولكن، يظل الرأي القائل بحق الصحافي أو المؤسسة بعدم سحب التقرير وحجبه عن النشر، ومثل تلك التهديدات بالمقاطعة واتخاذ تضييقات أخرى تأتي من مجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية، وبلدان لا تطبق فيها قوانين تضمن حرية الصحافة.
  - من المهم جداً أن يشعر الصحافي أنه يعمل في مؤسسة توفر له غطاء من الحماية وحرية الكلمة، ولديها القدرة على ذلك، ومن المهم أيضاً إدراك الصحافي لوجوب تصحيح أي خبر مخالف لأخلاقيات وأساسيات العمل المهني، ومن حق المؤسسة أن تتخذ إجراءات ضد الصحافي في حال تكرار أخطائه التي تتنافى مع العمل الصحافي.
- كما يتوجب على الصحافي إدراك الفرق بين العمل في الصحافة الحزبية أو الرسمية، والعمل في مؤسسة خاصة ومهنية،

وأن يكون الفارق واضحاً تمام الوضوح بما لا يقبل اللبس أو التأويل في تغطية الأحداث في مناطق النزاع، حيث تكمن هنا أهمية التحقيق الصحافي ودوره في كشف الحقائق وتفسير أو تحليل الأوضاع، وخصوصاً في القضايا المتنازع عليها.

ولكي نترجم مقولة إن الصحافة هي السلطة الرابعة، كما هو متعارف عليه في الدول الديمقراطية والمتحضرة، إلى حقيقة، فإن المطلوب منا كصحافيين مهنيين اتباع أسلوب التحقيق والتقصي وعدم الشعور بالخجل إذا ما كان لزاماً علينا تصحيح خبر أو تقرير تضمن معلومات خاطئة، فمهمة الصحافي ليست فقط نشر الخبر كما هو، إذ إن عليه أن يكون ملماً بالموضوع وخبيراً به قبل نشره، وهنا يتطلب أن يتمتع الصحافي بثقافة عامة وسعة اطلاع تؤهله للقيام بعمله، كما أن على الصحافي احترام القراء بتقديم تقارير دقيقة، وفي الوقت ذاته، احترام مشاعر ضحايا الظلم والجريمة والحروب والحفاظ على خصوصياتهم.

من المعروف أن ثمة اختلافاً بين المجتمعات في القوانين والأعراف الاجتماعية والثقافات، وعلى الصحافي الاعتراف بوجود هذا التباين في الثقافة والمعتقدات والقيم، وعليه أن يعكسها في عمله كما هي، ليس مثلما يود هو أن تكون، دون اللجوء إلى الانحياز لجانب طرف أو السخرية من أحد الأطراف، كما يجب عليه تجنب السقوط في فخ عدم التمييز بين الآراء الشخصية والتحليل والخبر، ولا يجوز الاستهتار بالمعتقدات الدينية للأفراد والمجتمعات، ولا بأوضاعهم الصحية والاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة للجنس والعرق والتنوع، وعلى الصحافي تجنب التشهير والإساءة لأي طرف أو العمل كأداة لمصالح سياسية أو غير أخلاقية.

وكما أشرت في البداية، فإنه يحظر على الصحافي ممارسة دور القاضي، فهو ليس مخولاً بإصدار الأحكام على الأفراد والجماعات إلا بالاستناد لقرار قضائي أو إجماع عام على قضية ما، كما لا ينبغي على الصحافي التحريض على العنف أو القيام بأعمال تسبب الفوضى وتهدد استقرار المجتمع والأمن العام ومصالح الناس وتشيع الفوضى، أو ممارسة أعمال لأخلاقية، ومن واجبه عدم ممارسة التمييز الديني أو العرقي أو الاجتماعي في مهنته الصحافية، فالقوانين التي تحكم العمل الصحافي ضرورية، وخصوصاً في المجتمعات غير الديمقراطية، فمن دونها، لا يمكن لأي صحافي أو كاتب أو باحث أن يقدم أداءً موضوعياً ومهنيّاً وذا مصداقية ■

\*كاتبة وصحافية

# مسودة قواعد السلوك المهني الإعلامي في فلسطين

## نحن الاعلاميين الفلسطينيين ايماناً

## منا بدور الاعلام في خدمة الجمهور

## وترسيخ الديمقراطية والتسامح والتعددية

## وانطلاقاً مما كفلته لنا القوانين الفلسطينية

## والمواثيق والاعراف الدولية من حرية رأي وتعبير

## واعتقاد نؤكد ان الارتقاء بالمهنة يحتاج حضارة

## مجتمعية سياسية اجتماعية ثقافية تقوم على

## مبادئ الحرية والديمقراطية والسواوة والنزاهة والشفافية

## والمحاسبة، عليه فان غايتنا هي الوصول بالاعلام الفلسطيني الى مستوى السلطة الرابعة

## كما هو مطلوب ومن اجل ذلك نعلن التزامنا بما يلي:

### أولاً: في مجال المبادئ العامة

- تحرية والديمقراطية تنظيمات وصور صحافة حرة وغير منحازة تعمل على تزويد الجمهور بالمعلومات والعرفه.
- يدل واستغلال الجمهور المستمرة من أجل تعزيز حرية التعبير للمساهمة في تطوير حكم صالح وديمقراطي.
- البحث عن الحقائق وكل ما يهيم الجمهور ونشره دون إثارة أو تضخيم أو تهويل أو تحيز.
- تعزيز الهوية الثقافية والوطنية للشعب الفلسطيني من أجل خلق الاعتراف.
- اعتناء فهم التسامح وقبول الرأي والرأي الآخر كأسلوب لحل أي اختلاف قد ينشأ بين الإقليميين نتيجة لتعدد التيارات والتوجهات.
- الحرص على العاديين المهنية ورفض كل أشكال الرقابة.
- احترام سيادة القانونين كما في ذلك الممثل أمام القضاء مع السعي لتطوير التشريع والمساعدة لإنشاء محاكم صديقة متخصصة بقضايا النشر.

### ثانياً: الواجبات المهنية

- التحقق من دقة المعلومات المراد نشرها من مصدريه على الأقل دون تغليب الميول الصحفي.
- عدم التلاعب في تحميل اللذة الإعلامية أو العكس السلبية والتبسيط أو تأخير نشرها.
- عدم إهداء المعلومات واستغلالها من كافة جوانبها وأغراضها.
- فرض تشابهاً لأغراضها كافة للجمهور من مصادرها.
- سيادة عاديون الأخبار والكتابة من ألبها عكس واقع القصة الإعلامية بعيداً عن الإثارة والانفعال والتضخيم.
- تصحيح الأخطاء الإعلامية والتعويض على المتضررين وإسقاطهم حق الرجوعى ما لم ينشروا.
- الحصول على المعلومات بطرق قانونية ودون انتهاك الشخصيات باستثناء الصحافي المحرور التي تقتضي فيها مصلحة الجمهور الكشف عن معلومات بالغة الأهمية مرتبطة مع الإشارة إلى ذلك في طرح القصة الإعلامية.
- الكشف عن مصادر المعلومات وتسمية المصدر إلى أن يصر فيه بلحق به نتيجة إساءة هذه المعلومات إليه.
- احترام سيادة الشرائع التي تطبق عدم ترك أسرارها.
- الامتناع عن نشر أسرار أو معلومات عن جلسات مغلقة.
- لتفريق بين وجهات النظر والأخبار والمؤسسات التي خبر والتفريق بوضوح بين الإعلان والبيع.

### ثالثاً: الالتزامات تجاه الجمهور

- إتخاذ الاهتمام الكافي للرأي العام واهتمامه من خلال المعلومات الموثقة والعدالة بالاعتناء بالمناطق المهمشة.
- الحرص على عدم نشر أسماء الشخصيات قبل التأكد من هويتهم وقيل بإبلاغ ذويهم.
- عدم نشر صور الشخصيات بطريقة تؤثر على كرامتهم أو مشاعرهم أو هويتهم أو مشاعر المواطنين عامة.
- احترام الحياة الخاصة للمواطنين بما في ذلك الشخصيات الاعتبارية.
- باستثناء ما يتعلق بإسماها الرأي العام.
- عدم التوشيح بحكم قضائي إلا في حال كانت القضية متعلقة بمعاينة المصدر بحقوقهم.
- الشفيع بحيث تتطلب النشر.
- عدم التشهير والتشويه على العفب والكرامه ضد أي شخص أو جهة أو مؤسسة على أساس الجنس أو العرق أو الدين أو الانتماء السياسي.
- حماية الأطفال من المواد التي تؤثر سلباً على نموهم النفسي.
- تجنب نشر أية صور إباحية أو تعريجات غير لائقة أو لفظية تحكيمية.
- الامتناع باستخدام علامات التنصيص عند نقل الأقوال.

### رابعاً: النزاهة الإعلامية

- الامتناع عن استغلال المهنة للحصول على أية مكاسب مادية أو معنوية.
- الامتناع عن استغلال المهنة لتهميد الجمهور أو المؤسسات.
- الامتناع عن تغاضي أي أجر مادي أو مكافأة أو عدايا من أية جهة سوى المؤسسة التي يتبع لها الإعلامي.
- الامتناع عن الترويج للأشخاص أو الأقاليم أو شركات العمل من خلال المهنة الإعلامية.
- الامتناع عن العمل في المجالات الانتخابية إلا بعد الاستئذان من لجنة إجازة.
- تعزيز المشقة الوطنية والشفافية والعدالة والمهنية والشفافية والنخسية وصالح الأجر.
- الامتناع عن الانحياز، فحده على حساب أخرى أثناء تغطية القصة الإعلامية.
- الامتناع بتسياسة المؤسسة الصحفية ما لم تتعارض مع القوانين أو تنتقص من حقوق الإعلاميين.

### خامساً- التعامل مع الزملاء الإعلاميين

- الامتناع عن استنساخ عمل الآخرين وضرورة الإشارة إلى أي اسم أو مصدر اقتباس أو نقل سواء به من قبل الكاتب.
- عدم التنشيط أو التحريض على الصحفيين الآخرين.
- التضامن مع الإعلاميين من أجل الدفاع عن حقوقهم ومصالح مهنتهم.
- عدم بيع للمادة الإعلامية الواحدة في أكثر من وسيلة إعلام.
- العمل على تطوير الأداء المهني وزيادة التحصيل المعرفي ونقل المهارات والمعارف للإعلاميين الجدد واتاحة الفرص لهم، دون تحيز.
- على زملاء التحرير وأصحاب المسؤوليات الإعلامية الحرص على الحقن للمهنية والعدوية لن يعمل تحت إمرتهم من الإعلاميين.



تم تطوير واعتماد نفاذة هذا الدليل المهني والأخلاقي من خلال العمل مع مجموعة من الصحفيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بمساعدة مكتب اليونسكو في رام الله في تموز 2007

